نظام حيازة الأراضي في العراق وانعكاساتها السياسية والاجتماعية 1914 -1965

- رؤى وتحليلات اقتصادية معاصرة-

Land Possession System in Iraq: It's Political and Sociial Reflections 1914-1965 Modern - Economic Views and Analyses -

أ. م. د. علي محمد كريم المشهداني
كلية التربية/ ابن رشد
قسم التاريخ

Asst.Dr.Ali Mahmmed Karem
The Gollege Of Education / Ibn Roshed
University of Bagdad

ملخص باللغة العربية

مما لاشك فيه أن العوامل المؤثرة في سير الأحداث التأريخية تتفاعل فيما بينها سلباً أم إيجاباً لتشكيل أنماطاً جديدة تسهم في تكوين أحداث تاريخية جديدة، فالصراعات لم تنفصل عن الحدث التاريخي، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً لتحقيق المصالح الاقتصادية والمادية، ومهما تكن الدوافع والمبررات لتلك الصراعات، فإن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمتها، وهذا شأن الإدارة البريطانية عند احتلالها العراق عام 1914، ولهذه الأسباب وغيرها رغبت إدارة الاحتلال التوسع والاستيلاء على أراضٍ جديدة لتحقيق مصالحها، مما دفع مسؤوليها إلى الابتزاز والتعسف وفرض الضرائب مستهدفين جميع مكونات المجتمع العراقي وبخاصة الريف، الأمر الذي جعل تلك الإدارة تركز على مشكلة حيازة الأرض مستغلة إياها، وتحديد الملكيات الأدنى والأعلى من المستفيدين منها.

ومما سبق أجد من الضروري التركيز على هذا الموضوع، ولاسيما أن الأحكام والتشريعات الخاصة بالأرض لم تكن من نصيب الفلاحين أو المتصرفين

الفعليين بها، ولم تستهدف مصالحهم الخاصة، بل راحت تصب في خدمة المستغلين، واستهدفت سلطة الحكومة دون الفلاح.

جاء البحث بثلاثة محاور تناول الأول التأثيرات المباشرة للسياسة البريطانية تجاه شيوخ العشائر وانعكاساتها على الفلاحين ودور الزعامة العشائرية الوطنية في مواجهتها، أما المحور الثاني فسلط الضوء فيه على التأثيرات غير المباشرة للقوى السياسية من مشكلة حيازة الأرض وقوانينها، وناقش الثالث والأخير قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 وتعديلاته في مواجهة نظام حيازة الأراضي على وفق رؤى وتحليلات تأريخية معاصرة لرجال الاقتصاد والسياسة، ثم انتهى بخاتمة وملخص باللغة الإنكليزية فضلاً عن هوامش البحث ومصادره.

توصل الباحث إلى أن الإدارة البريطانية أدخلت بعض القوانين الجديدة وألغت القوانين العثمانية كإجراءات في حقيقتها جاءت لتحقيق مصالحها، والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع نحو الانهيار، وان البحث أثبت أن الإدارة البريطانية استهدفت جميع مكونات المجتمع العراقي، ومما دلل ذلك ممارستها للتعسف في جباية الضرائب وتعطيل مؤسسات الدولة الإدارية والعسكرية والخدمية، وأظهر البحث ايضا إن رؤساء العشائر هم الطبقة المنتفعة من القوانين النافذة وغالبيتهم من الإقطاع.

المقدمة

مما لاشك فيه أن العوامل المؤثرة في سير الأحداث التاريخية تتفاعل فيما بينها سلباً أم إيجاباً لتشكيل أنماط جديدة تسهم في تكوين أحداث تأريخية جديدة، فالصراعات لم تنفصل عن الحدث التاريخي، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً لتحقيق المصالح الاقتصادية والمنافع المادية ومهما تكن الدوافع والمبررات لتلك الصراعات، فأن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمتها، وهذا هو شأن الإدارة البريطانية عند احتلالها العراق عام 1914، ولهذه الأسباب وغيرها رغبت إدارة الاحتلال التوسع والاستيلاء على أراضٍ جديدة لتحقيق مصالحها، مما دفع مسؤوليها إلى الابتزاز والتعسف وفرض الضرائب مستهدفة جميع مكونات المجتمع العراقي وبخاصة الريف، من خلال الممارسات التي أحدثتها إدارة الاحتلال لربط الاقتصاد العراقي

بالصناعة الأوروبية كخزين لاستمرارية دولاب العمل الذي يعتمد على إمكانية الأرض في الإنتاج، الأمر الذي جعل تلك الإدارة، تركز على مشكلة حيازة الأرض مستغلة إياها، وتحديد الملكيات الأدنى والأعلى من المستفيدين منها.

تطرق الكثير من المؤرخين، والأكاديميين، ورجال الفكر الاقتصادي، والعديد من الوثائق التاريخية عن إحداث العراق المعاصر في ظل الاحتلال وحتى إعلان قوانين الإصلاح الزراعي بعد ثورة 14 تموز 1958 وهي حقبة شهدت الصراع الأكثر حدة في المجتمع الريفي إبان الحكم الملكي في العراق، ولكنها لم تتطرق إلى القوانين التي كانت جاهزة لتفتيت القوى العشائرية وجعلها العنصر المستند على القاعدة الأساسية والمتمثلة بالفلاحين وأن جميع الوثائق التي سلطت الضوء على حيازة الأرض لم تشر إلى نوعية الاستغلال الطبقي ودور القرار السياسي الذي يحقق مصالح الإدارة البريطانية والطبقة المتنفذة في الصيرورة الاجتماعية ولذلك أكد البحث وأشار إلى أن جميع الرؤى والتحليلات منطلقة من النظرة الضيقة لبرامج الأحزاب ومصالحها، مما أدى إلى عدم تحقيق أية قاعدة فكرية اقتصادية لمعالجة الواقع الفلاحي ومعاناته وأهمها قوانين الإصلاح الزراعي وتعديلاته.

سلط الباحث الضوء على فلسفة الإصلاح الزراعي وجذورها من خلال معالجة سوء توزيع الثروة في الريف بما في ذلك الأراضي الزراعية، وإن جذور حركة الإصلاح الزراعي ليست وليدة تداعيات الحاضر بل قديمة، وتعود إلى ما وراء العصور الوسطى، وقد شهد القرنان الأخيران الكثير من تلك المحاولات الإصلاحية والتي أصبحت فيما بعد جزءا من برامج هيئة الأمم المتحدة، وفي ظل الاحتلال البريطاني للعراق استقدمت الحكومة العراقية الخبير البريطاني للشؤون الاقتصادية الزراعية السر ارسنت داوسن والذي قدم تقريراً أعدته السلطة الحاكمة أساس الإصلاحات الزراعية من خلال حزمة من القوانين كان لها انعكاساً واضحاً على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العراق عموماً وفي الريف خصوصاً وأبرزها نظام دعاوى العشائر لسنة 1916 وتعديلاته وقانون تحديد وتسجيل الأراضي رقم (24) لسنة 1920، وقانون الجمعيات رقم 27 لسنة 1922 وقوانين التسوية

اللزمة 50، 51 لسنة 1932 وغيرها من التشريعات التي رُسمت لتغير خارطة العراق السياسية والاقتصادية والتي تم تنفيذها من قبل مهندسين وخبراء في الإدارة البريطانية وجميعها تصب لصالح تلك الإدارة والإقطاع فضلاً عن الأغوات السياسيين المتنفذين.

لقد جاء البحث بثلاثة محاور، تناول الأول التأثيرات المباشرة للسياسة البريطانية تجاه شيوخ العشائر وانعكاساتها على الفلاحين، ودور الزعامة العشائرية الوطنية في مواجهتها، أما المحور الثاني جاء ليسلط الضوء على التأثيرات غير المباشرة للقوى السياسية من مشكلة حيازة الأرض وقوانينها، وناقش المحور الثالث قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 وتعديلاته في مواجهة نظام حيازة الأراضي على وفق رؤى وتحليلات تأريخية معاصرة لرجال الاقتصاد والسياسة، ثم انتهى البحث بخاتمة فضلاً عن هوامش البحث ومصادره.

توطئة:

لم يكن تركيز الباحث على حيازة الأراضي الزراعية وأحكامها في العراق جاء من فراغ بل أهم ما يلفت نظره وجود أنواع عديدة من حيازة الأراضي ولكل منها أحكامها وقوانينها فلم تعد مشكلة حديثة أو معاصرة بل أصبحت تحتل أهمية كبرى في جميع مناحي الحياة ولاسيما الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل ظهور الإسلام وبعده، فحين استولى الإسلام في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) على العراق استقر الرأي على أن تبقى رقبة الأرض للدولة، وللأفراد حق استغلالها فقط على أن يدفعوا للدولة ما يترتب عليهم من ضريبة العشر أو الخراج[1]. ويعتقد الباحث أن هذا النظام يعد نقطة الانطلاق نحو الابتعاد عن الاستغلال الذي مورس على مر الأزمنة بعد الدولة العباسية وحتى هذه الساعة فإن جميع الرؤى والطروحات والقوانين لم تنصف الفلاح وتصل به إلى الطموح الحقيقي الذي يحقق مصالحه مما يمكن قوله وبدون أدنى شك أن النظرية الإسلامية لو طبقت في مجال حيازة الأراضي لأصبح العراق لما يمتلكه من جميع مقومات القوة الاقتصادية في أعلى الهرم الاقتصادي في العالم وذلك السبب بسيط مفاده أن الرموز

الإسلامية الأوائل كان هدفهم إنصاف الناس وإحقاق العدل، لم تكن السلطة هدفهم وهذا ما نجده لدى جميع رموز الدولة العربية والإسلامية الأمر الذي جعل التوزيع غير عادل والاستغلال وصل إلى درجة التعسف وهذا ما سنجده في طيات البحث.

في أواخر العهد العباسي ولاسيما في عهد السلجوقيين ظهر نظام الاقطاع والذي بموجبه تقطع الأراضي الزراعية لبعض القادة وكبار رجالها ولهم حق التصرف بوارداتها وَبغِلتهِا لقاء نشاطات تتمثل بتهيئة المقاتلين والمؤن الغذائية وانتشرت هذه الإقطاعات وتنوعت مما تركت أسوء الأثر في استغلال الأرض والتعسف في معاملة الفلاحين مما أدى إلى الخراب بأراضي العراق ومؤسسات الري، وقد مُورست هذه الفعاليات من قبل جميع إدارات الاحتلال وحتى الوقت الحاضر ومهما كانت التسميات والشعارات[2].

وعند سيطرة الدولة العثمانية على العراق اتخذت حكوماتها جميع الأراضي ملكاً لها عدا الأراضي الموقوفة ومع ذلك فإن الولاة والسلاطين تصرفوا بها بشكل مطلق بدون أية حدود من الالتزامات فوهبوا بعضها لرجال الجيش والموظفين وقاموا بإقطاع بعضها إلى المقربين، وكان همهم بالدرجة الأولى اختراق الزعامات العشائرية والذي تمخض عنه عدم استقرار القبائل وتردي وضعهم الاقتصاديذ، مما ترك وراءهم مشكلة صعبة وبدون حل هي مشكلة الأراضي.

ومع احتلال بريطانيا للعراق، أكدت الإدارة المحتلة الأهمية الاستثنائية للأرض، بوصفها أساس الحياة الاقتصادية، كما شخصت الإدارة أيضاً مكامن الخلل في مسألة حيازة الأرض، ولاحظت باهتمام مشكلات الأراضي في كل منطقة من مناطق البلاد، مما أوعزت لموظفيها بدرس أصول تلك المشكلات وأسبابها[4]، وكانت القوى الاجتماعية التي يمكن للإدارة البريطانية الاعتماد عليها لتحقيق هدفها هي الطبقة الإقطاعية، الأمر الذي دفعها لتقوية هذه الطبقة بتثبيت الأسلوب الإقطاعي في الانتاج[5].

وبعد قيام الثورة الوطنية في حزيران 1920 أتبعت سياسة تعسفية اتسمت بسلبها الأراضي من رؤساء القبائل الذين ساهموا في الثورة وتم منحها إلى رؤساء

القبائل وأبناء المدن من أظهروا ولاءهم لسلطات الاحتلال بهدف إحباط الحس الوطني والحركات الوطنية[6].

ومما يثير الجدل بين مختلف الرؤى والتحليلات لكبار رجال السياسة والاقتصاد أن الدستور العراقي الذي تم تشريعه أخذ بنظر الاعتبار بوجوب العمل بالقوانين العثمانية وتعديلاتها، إلا أنه بالنظر لاستمرار المنازعات العشائرية حول الأرض وارتفاع قيمتها استلزم وجوب التوفيق بين الحقوق والمصالح المتضاربة فيما يتعلق بنظام حيازة الأرض بهدف حل تلك المنازعات، ولهذا شرعت إدارة الاحتلال وفعلّت القوانين التي تحقق مصالح إدارتها من جهة، واستقدام الخبراء المتخصصين بأحكام الأراضي ومشاكلها من جهة ثانية[7]، مما يعني أن نظام حيازة الأراضي يعد المفتاح الأساس للسيطرة على الأراضي بكل أصنافها مستغلة إياها لتحديد الملكيات الأدنى والأعلى على وفق فلسفتها القانونية، أنها تمثل العلاقة المحكومة على وفق القانون أو العرف السائد بين الناس سواءً أكانوا أفراداً أو مجموعات فيما يتعلق بالأراضي، ويمكن وصفها بأنها مؤسسة تمثل القواعد التي استنبطتها المجتمعات لتنظيم سلوك معين، إذ ان هذه القواعد تحدد كيفية تخصيص حقوق الملكية داخل المجتمع ومنح حقوق الانتفاع بالأراضي والإشراف عليها ونقلها ناهيك عن كل ما يتعلق من مسؤوليات وقيود[8]، بمعنى آخر أنها تحدد من له حق الانتفاع بالموارد مدة وبأي شروط[9]، وتعد جزءا مهما من الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وهي متعددة الأبعاد، إذ تدخل فيها الجوانب الاجتماعية والتقنية والسياسية والاقتصادية[10]، ولذلك يمكن عدّها نسيجا متشابكا من المصالح مع المجموعات أم مع الأفراد، مخترقة المؤسسة العشائرية موظفة النظام الحاكم على وفق أهوائها بهدف السيطرة الكاملة على تلك الأراضي، الأمر الذي انعكس سياسياً واجتماعياً على الواقع العراقي ولاسيما المجتمع الريفي[11]، لذلك حاول الباحث أن يسلط الضوء على تلك الحزمة من القوانين التي أعدتها تلك الإدارة كاشفاً أغراضها التي أرادت من خلالها توظيف قادة الوزارات وبعض الأحزاب السياسية لتنفيذ تلك المشاريع، وسوف

نسلط الأضواء على جميع الطروحات والرؤى التي تناولت مسيرة الإصلاح والتحديث لمشكلة الأراضي وحيازتها.

المحور الأول

التأثيرات المباشرة للسياسة البريطانية تجاه شيوخ العشائر

كان يدور في أروقة الدبلوماسية البريطانية اهتمام كبير في السيطرة على العراق لأهميته الستراتيجية وضمه إلى الهند والعمل على إزاحة المنافسين لهذه السياسة، ومما يدل على ذلك ما قاله أيرلاند: "أن يكون العراق مهجراً لسكان الهند"[12] الأمر الذي دفع الإدارة البريطانية إلى تهيئة قوة عسكرية رابطت في مقيميتهم ببغداد، بهدف حمايتها، في الوقت الذي كانت السلطات البريطانية تتحين الفرص لإنزال تلك القوات في البصرة والاستيلاء عليها، ومما يؤكد تلك النوايا، البرقية التي بعث بها المقيم البريطاني لدى بغداد في 13 حزيران 1913 إلى حكومة الهند والسفير البريطاني في استانبول والتي جاء فيها ((ننظر لاحتمال تجزئة تركيا، وما نجده في الوقت ذاته من تهيئة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية ولابد من الاحتفاظ بما أحرزته الحكومة البريطانية من أرجحية في بلاد ما بين النهرين))[13].

وقد تردد رجال المخابرات على العراق بأوقات مختلفة، كسياح آثاريين، ومبشرين، وتجار، وقد أقاموا لهم روابط شخصية مع بعض رؤساء القبائل ورجال الدين في المدن والأرياف، الأمر الذي هيأ لهم الظروف المناسبة لمعرفة الواقع الاجتماعي والاقتصادي وكان ذلك مثبت عند المقيم البريطاني في بغداد بعد تزويده بتقارير دوائر تلك الإدارة[14].

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في 28 تموز 1914، قامت بريطانيا بإنزال قواتها في ساعة متأخرة من يوم 6 تشرين الثاني 1914 في الفاو وبعد عشرين يوماً استولت على مدينة البصرة ثم شرعت باتجاه العمارة والناصرية ومن ثم دخولها بغداد في 11 آذار 1917 وحين أعلنت هدنة مود روس بين بريطانيا والدولة العثمانية في الثلاثين من كانون الأول 1918، كانت إدارة الاحتلال قد أتمت احتلال جميع الأراضي العراقية والتي تمتد مع نهر ديالى إلى جبال حمرين ومع دجلة إلى

الجنوب من الموصل وإلى الفرات حتى الرمادي، وعند انسحاب الجيش العثماني، بسطت القوات البريطانية سيطرتها على كامل الولايات الثلاث التي كونت العراق الحديث[15].

وكان الهاجس الذي يحرك بريطانيا في هذه الفترة هو تمكن القوات من بسط السيطرة على البلاد وتأمين سلامة رعاياهم، فضلاً عن تأمين احتياجاتهم من المواد الغذائية[16].

وفي سؤال لأهمية العراق في السياسة البريطانية ولماذا الصراع المحوم عليه فقط سلط عبد الرحمن البزاز[17] الضوء على حزمة من العوامل أجملها بأن العراق جزء من الدولة العثمانية وما لموقعه السوقي من أهمية المواصلات الدولية ووفرة خيراته وتنوعها ونفطه الغزير الذي كان معلوماً ذلك الحين ومحاذاته لعبادان إضافة إلى مكانته الزراعية المستقبلية التي تحدث عنها المهندس البريطاني وليم ويلكوكس[18] ناهيك عن كونه مجالاً حيوياً لإسكان الهنود كل هذه الأسباب مجتمعة عملت على توجيه عناية الساسة البريطانيين ومنذ وقت مبكر للسيطرة عليه[19].

ولكي تنفذ الإدارة البريطانية سياستها عملت على تعزيز مشروع الطائفية بهدف اختراق منظومة المجتمع العراقي وإضعافها وتفتيتها وما لذلك من انعكاسات على العشائر ورجال الدين بحسب فلسفتهم بهدف تأمين مقتضيات الاحتلال ومتطلباته والعمل على تهديد المنطقة الجنوبية عن طريق طرح النظم القانونية والإجرائية التي تنظم العلاقات الاجتماعية كما في الهند[20].

فقامت بتفعيل عملية ربط العشائر بشيوخهم، وهم بدورهم مسؤولون أمام إدارة الاحتلال وليس أمام الحكومة مما أدى إلى مدهم بالسلاح وإغرائهم بالامتيازات ومنها الإعفاء الضريبي والانتفاع من الأراضي الأميرية ومنحهم الإقطاعيات، فضلاً عن جعل ولاء أفراد العشائر للشيخ بدلاً من السلطة الإدارية الأمر الذي مكن الإدارة البريطانية من فرض سيطرتها على العشائر وتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي، لأنها جعلت من بعض الشيوخ والمتنفذين المرجع المباشر أمامها، ولاسيما عن كل ما يدور في الحياة الريفية من أنشطة اقتصادية واجتماعية، مما يعني أن الإدارة البريطانية

كانت ذكية جداً في تنفيذ سياستها بإحكام للسيطرة على العراق بكل مفاصله وربطه بإدارتها[21].

ومن جهة أخرى، فقد تمخض عن تلك السياسة تقسيم مجتمع العشائر بين معارض وموال، كما هو الحال مع آل سعدون في المنتفك وشيخ بني لام غضبان البنية والشيخ محمد الحطاب من البودراج، وشيوخ السودان، والثانية تحولت إلى أداة طيعة بأيديهم، كما حصل مع الشيخ اكباشي السعد وعداي الجريان من البو سلطان في الحلة، وهذا أخطر ما فعلته تلك الإدارة بهدف السيطرة على هذه العشائر[22].

لم تكن تلك السياسة مرتجلة أو وليدة ضرورات مرحلية بل كان لها أبعادها في الستراتيجية البريطانية، فلها خبراؤها الذين رسموا خططها، ومنهم السير هنري دوبس[23]، الذي نفذها ومما يثبت ذلك رسائل المس بيل[24] ومؤلفاتها ومذكراتها التي أشارت إلى الصلة الوثيقة بين الإنكليز والقبائل العراقية والأساليب المتبعة والمتنوعة في إغراء البعض من رؤساء العشائر، وإخضاعهم للنفوذ البريطاني[25] فقامت بتفعيل المظاهر السياسية والعشائرية، المدنية والجنائية مع إجراء بعض التعديلات ليحمل قوة القانون على وفق هذا النظام، إذ قسم العراق إلى مناطق ريفية وحضرية يخضع كل قسم منها إلى نظام قضائي مستقل من الناحيتين المادية والوضعية[26] هذه الثنائية القضائية تشكل بحد ذاتها قلقاً اجتماعياً يحول دون تقدم وتطور المجتمع، وبهذه الطريقة تم تقسيم العراق إلى مقاطعات سياسية تخضع كل منها إلى ضابط بريطاني وجميع قوانينها تعتمد على القوانين الأنكلو– هندية محل القوانين العثمانية القديمة ولهذه الأسباب قامت ثورة العشرين والتي كانت محل جدل ونقاش عميق، على وفق رؤى وتحليلات مختلفة[27].

وما كان يدور في عقلية تلك الإدارة هو الوقوف قبل كل شيء على المؤسسة القبلية وكيفية استخدامها لتعزيز نفوذهم وهذا يحتاج إلى عقلية إدارية لوضع ترتيب مناسب في توزيع المسؤولية ليتسنى لهم السيطرة عليها وحسب المناطق وأوضاعها ومدى ولاء رؤساء القبائل واستعدادهم لطموحات تلك الإدارة، مما دفعها إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتنفيذ سياسة الاختراق، ففي بعض المناطق تم دعم الرؤساء

الكبار وإبقاء نفوذهم داخل العشيرة، بينما جرى في مناطق أخرى الاعتماد على البعض من المنافسين لؤلئك الرؤساء ومن المعترف بهم من قبل القبيلة في مناطق أخرى تم إبعاد السراكيل الذين كانوا يجمعون الضرائب من أفراد عشائرهم، وكان يجري حصر النفوذ داخل العشيرة الواحدة في شيخ واحد، يمكن الاطمئنان إليه، وإيجاد منصب له بشدة إلى السلطة الجديدة وفي الوقت نفسه يخضع كلياً إلى مشورة الحكام السياسيين لتلك الإدارة[28].

ولتنفيذ تلك الإجراءات أصدر السير مارشال قائد قوات الاحتلال بياناً أقر فيه بحقوق الشيوخ المتنفذين في التصرف بالأراضي التي تجاوزوا عليها، مستغلاً الثغرات التي انتابت سندات التملك التي منحتها السلطات العثمانية إلى الملاكين والتي اتصفت بالغموض وعدم الدقة في تحديدها، بهدف تغيير حيازة الأراضي وحقوق التصرف بما يتفق ومصالحهم ناهيك عن لجوء الإدارة البريطانية إلى استخدام الأراضي الأميرية التي لم تفوض، وسيلة لكسب بعض الشيوخ والمجاهرة بتأييدهم ومدهم بالسلاح والهبات وإعفائهم من دفع الضرائب[29]، ومما يثبت ذلك ما تم تقديمه إلى شيخ المحمرة الأمير خزعل، إذ تم إعفاؤه فور احتلال البصرة من دفع جميع الضرائب، فضلاً عن إعفاء الشيوخ الذين أعلنوا ولاءهم، إذ ضمن الشيخ خزعل ولاء شيخ الزبير إبراهيم متعب وشيخ القرنة كباشي السعد وشيخ الهارثة الحاج عزار الذي كان يملك بساتين النخيل، كما وضعت الإدارة البريطانية تحت سيطرة الشيخ عجيل الياور المناطق القريبة من الشرقاط، فضلاً عن توجيه الإدارة البريطانية في هذا الصدد كتاباً إلى شيخ الكويت مبارك الصباح الذي كان يمتلك بساتين عدة في البصرة، ولكي يتم كسب شيوخ العشائر كانت تغض الطرف عن تجاوزهم على الأراضي الأميرية الواسعة والدليل على ذلك موقفها من شيوخ العمارة، مما يؤكد مدى تمادي تلك الإدارة في تفتيت قوة تلك العشائر والسيطرة عليها من جهة، وتلبية كل طموحات الإدارة البريطانية من جهة أخرى[30]، وهكذا فعلت مع شيوخ المنتفك إذ تم اختراقهم مستغلة الخلافات التي كانت بين تلك القبائل ورؤسائهم، وفي الوقت ذاته قامت بتعيين بعضهم في المراكز الإدارية المهمة ودفع الرواتب المغرية لهم[31] علماً

أن اختيار هؤلاء الشيوخ لم يتم على وفق معايير الكفاءة والحنكة والقدرة الإدارية بل على وفق معيار التأييد والولاء لبريطانيا[32].

إن تلك التداعيات أنتجت طبقة استبدادية على الرغم من انتمائها للنظام القبلي، ومما يلفت النظر أن سلطة الاحتلال أصدرت في 27 تموز عام 1918 نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية كغطاء قانوني والذي يعد دعامة أساسية من دعامات نظام الحكم العشائري والذي بقي ساري المفعول، بعد إجراء بعض التعديلات عليه حتى ثورة 14 تموز 1958[33].

لقد نشطت إدارة الاحتلال البريطاني في أحداث حالة جديدة من التمايز الطبقي داخل القبيلة وتصفية العلاقات الأبوية في الريف وتمكين الشيوخ من استغلال الفلاحين وإرغامهم على خدمة مصالحهم، ومما يدلل على ذلك ما قاله أرنلد. تي ولسون[34] الحاكم العسكري العام في العراق حين فسر أسباب الثورة بقوله "جريرتنا أننا سرنا بمؤازرة الشيوخ وتعزيز سلطانهم على حساب معاناة رجالهم وإتعابهم بتنظيم الترع وإنشاء السدود متظاهرين بالرغبة في تحسين الزراعة وجلب المحصول الجيد في حين الفوائد تذهب إلينا"[35].

مما يؤكد الأساليب الصارمة التي مارستها الإدارة البريطانية والتي انعكست بالتالي على سياستها إذ تجلت في تركيز السلطة الزراعية بيد الشيوخ، وإلى هذا المعنى يشير أحد الباحثين إلى أن سياسة الأرض البريطانية في العراق قامت على ركنين، الأول تحويل الأراضي إلى الشيوخ من فوق رؤوس الفلاحين، والثاني زيادة القوة السياسية والسيطرة على الشيوخ[36].

ومن الجدير بالذكر إن من يبحث في أسرار مواقف الاحتلال وإجراءاته ، يكتشف مدى التناقض مع نمط الحياة العشائرية، فقد حاول تطبيق نظم عدالته الاجتماعية بالإكراه والقسر وثبتَّ الاعتراف بحكومات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة بالنظام القبلي عبر سلسلة من القوانين الوضعية وفي مقدمتها النظام المذكور سابقاً وتعديلاته كوسيلة للتأثير واختلاق الفتن بين العشائر والأفخاذ والبطون[37].

أما مشكلة حيازة الأراضي فقد اختلفت الرؤى والتحليلات في دور إدارة الاحتلالين، فالترك عمدوا إلى إضعاف العشائر في حين أصر الإنكليز على إحيائها من خلال القول "أن من يسيطر على شيوخ العشائر يحكم العراق بسهولة"[38] ويتضح من هذه المقولة مدى التعسف والاستغلال الذي لحق بالفلاحين وسوف نتناول هذه التحليلات والرؤى لاحقاً.

بعد إعلان الحكم الوطني في العراق ساندت أجهزة الدولة الإقطاع عند دعمها الملاكين الجدد وتكبيل الفلاح بسن تشريعات[39] انعكست على واقعه الحياتي، فقد نزعت العلاقات الإقطاعية عن البداوة رداءها وتلفحت به بعد أن تركتها عارية في الصحارى محاولة تفعيل كل ما من شأنه إثارة المشاكل[40] ومن تحليل دقيق لصفحات العراق المعاصر في العهد الملكي نجد أن الملك فيصل الأول يؤيد الإقطاع من خلال مد البرلمان بزعمائهم في أتفاق غير معلن تراعي بموجبه الحكومة الاستغلال الإقطاعي للفلاحين وهذه السياسة مستمدة في النتيجة من القرار البريطاني ومما يؤكد تلك السياسة حصول 34 شيخ وزعيم إقطاعي عام 1924 من مجموع 99 نائباً على شرف عضوية الجمعية التأسيسية، ومع ذلك فقد حاولت إدارة الاحتلال الاستخفاف بهؤلاء الزعماء عندما امتنعت عن منح الحقوق القانونية لأصحاب الأراضي الزراعية للأسباب التالية[41]:

1- سيطرة سلطات الاحتلال على مصائر الشيوخ والأغوات مع إبقاء حق الرقبة في يدها.

2- انتزاع أراضي الفلاحين باسم القانون أدى إلى تشديد التناقضات الطبقية في الريف وخلق المحاذير للنظام الحاكم[42].

ومما يمكن استنتاجه، أن سلطات الاحتلال ساهمت في إعاقة تطور العلاقات الرأسمالية والاتجاهات الديمقراطية عندما اعتمدت على شيوخ العشائر بالتعاون مع النظام الملكي والبرلمان على تنفيذ مخطط وزارة المستعمرات البريطانية في الهند ومصر على استحواذ المزيد من أراضي الفلاحين وتسجيلها باسم كبار الملاكين وشيوخ العشائر، إضافة إلى منح الأراضي الزراعية التابعة للدولة إلى ذات الفئات

الاجتماعية لتوطيد دورها ومكانتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلاد عموماً وخاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الفئة الحاكمة في العهد الملكي والتي أصبحت ممثلة تلك الإدارة[43].

وكل ما يمكن قوله أن تلك السياسة عُدت تكريساً للنظام القبلي واضطهاداً للفلاح الذي استغل أبشع استغلال حتى جُرد من أرضه وتحمل أعباء الاحتلال، مما دفع الفلاحين في الكثير من مناطق العراق للاستياء من حكمهم مطالبين بالاستقلال التام، وقد تعزز ذلك بمعارضتهم للسياسة البريطانية في أربيل، الأمر الذي دفع قبيلة بني مالك شمال القرنة بالانتفاضة والتي واجهت العنف[44] وقد امتدت الاحتجاجات حتى انتفضت مدينة كفري في انتفاضة فلاحية قادها إبراهيم خان[45] فشملت قبائل العكيدات وألبو نمر وشمر جربا، لتمتد بعد ذلك من دير الزور وحتى تلعفر وإلى الشرقاط وتكريت، وقد تبلورت تلك الانتفاضات بشكل دقيق منذ عام 1919[46].

قامت الحكومات العراقية وبدون تردد، بمصادرة الممتلكات العامة متجاهلة وضع القوانين التي ترتب العلاقة مع الفلاحين واستمر ذلك الوضع على ما هو عليه حتى عام 1920، عند صدور بيان رقم 14 لسنة 1920 الخاص بشكل الهيأة المختصة بهدف التقليل من الانتقادات الموجهة للإدارة البريطانية[47] في الوقت الذي بقيت الأراضي مملوكة للدولة واستخدمت سلاحاً بيد رجال التسوية تحت إشراف مباشر من قبل سلطة الإدارة البريطانية ولاسيما في مرحلة الانتداب[48].

ومما لاشك فيه أن مشكلة الأراضي وحيازتها تُعدّ التركة الثقيلة التي ورثتها الإدارة البريطانية الجديدة من العثمانيين، الأمر الذي دفعها إلى التعامل بذكاء مع القوى العشائرية لمحاولة كسبها، إدراكاً منها، أن هذه القوى هي المحرك الأساس في البلاد وتعد الشرارة الأولى للثورة بقيادة الشيوخ الذين كانوا عوامل استقرار أو عدمه في البلاد[49].

ومما سبق يظهر لنا أن الإدارة البريطانية لم تورث تركة ثقيلة من الدولة العثمانية فحسب بل ان إدارة الاحتلالين هما أبرز وأهم تركة حاولت تفتيت العراق على وفق تعزيز الطائفية المقيتة.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال أفرز قانوناً يماثل نظام جرائم الحدود الهندي بأشراف مباشر من المستر روبرت ساندمان[50]، والذي سبق ذكره والخاص بدعاوي العشائر المدنية والجزائية، أما بخصوص السلطة القضائية في المناطق العشائرية الريفية فقد نُظِمَت بموجب الأسس الواردة في هذا النظام والذي وضعه هنري دوبس عام 1915، فهو كان وراء المضامين الخطيرة التي كانت في هذا النظام، اذ نشط وبكل قوة للفصل بين المجتمعات المدنية والقبلية وتعاملت تلك القوانين معها وكأنها من قبائل الحدود الهندية محاولة فرض الإدارة الإقطاعية على عكس ما تقتضيه قاعدة تطور المؤسسات السياسية[51] ولهذا كان النظام يعبر عن أسلوب التحكم والسيطرة من خلال منح الشيوخ مكانة معترف بها في النظام السياسي والقضائي[52].

وبموجب القانون منح الحكام السياسيون البريطانيون حق النظر بالقضايا العشائرية بعد تشكيل مجلس عشائري يكون فيه الحاكم السياسي البريطاني صاحب القرار وله كلمة الفصل، وقد احتوى على سبعة أبواب واثنتان وسبعون مادة، وشمل الباب الأول على التمهيد وثلاث مواد استعرضت المصطلحات وتعريفاتها، فضلاً عن الأوامر والقرارات، أما بقية الأبواب فتضمنت أحكام العقوبات لدى العشائر وكان فيها موضوعان أساسيان هما كيفية حسم الدعاوى العشائرية[53] والآخر أحكام انضباطية تخص مسببي الأحداث الأمنية، أما نظام العرف العشائري فله خصوصيته في الحقوق الشخصية[54].

بعد تأسيس الدولة العراقية وتشريع القانون الأساسي عام 1925، حدد العرف العشائري[55] بصدور قانون تعديل نظام دعاوى العشائر والذي تم بموجبه منح صلاحيات واسعة لوزير الداخلية وكبار الإداريين في الألوية بالمقابل تم تحديد صلاحيات الشيوخ والذي سمي بقانون ذيل نظام دعاوى العشائر رقم 26 ليحدد في مادته الأولى بأنه لا تطبق أحكام دعاوى العشائر المدنية والجزائية إلا على أفراد العشائر[56].

وتحددت الأهداف الموجبة لإصدار القانون لترضية العشائر وترجيح سلطة رؤسائها تجنباً من أية تداعيات تؤدي إلى الاصطدام معهم[57].

وتؤكد المصادر التاريخية أن هدف بريطانيا من تلك القوانين لأغراض سياسية تتجلى بمحاباة أولئك الشيوخ لاستمالتهم إلى جانبهم بعد أن وجدت أن العشائر تحكم على وفق قوانين تابعة إلى العهد العثماني، ولرسم الخارطة السياسية الجديدة للعراق فأن السير برسي كوكس وضع مخططاً يراد منه حكم العراق بشكل مباشر عسكرياً معتمداً على تلك العشائر ومعززاً للطائفية والزعامات التقليدية[58].

ومن بين أهم الإشكاليات التي أحدثت جدلاً سياسياً واقتصادياً مشكلة حيازة الأراضي والنظام الإقطاعي وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفلاحين، إذ خرقت العقوبات بموجب تلك القوانين الجائرة، الأمر الذي أدى إلى تسليط الصحافة العراقية الضوء على حقيقتها ومدى التعسف الذي مارسته [59]، إذ أعطى القانون الحق لأصحاب المضخات واستملاك الأراضي التي تزرعها على حساب الحقوق التصريفية، إذ كانت التسوية من أعقد تلك اللوائح القانونية والتي أتهمت في أدبيات السياسة بأنها تكريس للنظام الإقطاعي[60] كونها أعطت الرؤساء وكبار المرافقين ما يهدفون إليه وفسح المجال لهم بتسجيل الأراضي بأسمائهم وتحديد المساحة التي يتصرفون على ضوئها، الأمر الذي أدى إلى انتزاع الحقوق التصرفية لأفراد العشائر وإخضاعهم لرحمة رؤساء العشائر وكبار موظفين الدولة، وقد كان لقانون اللزمة ذي الرقم (51) لسنة 1932 والذي أعطى حقوقاً تحت عنوان "حقوق اللزمة" لنوع من طرق التصرف بالأراضي والذي كان شائعاً في السابق دون أن يكون مرتكزاً على أية أسس موضوعية مدروسة سوى العرف والعادة، ويخدم بالدرجة الأولى الطبقة المالكة ذات الملكيات العالية متجاهلاً حقوق الفلاحين[61]، وإذا دققنا في حقيقة هذه القوانين وخلفياتها ومدى التداعيات والإشكاليات التي أفرزتها نجد أن الإدارة البريطانية اعتمدت على الخبير الاقتصادي للشؤون الزراعية البريطاني داوسن Dawson الذي عمد بشكل لا يقبل الشك في تنفيذ هذه القوانين بهدف تحقيق أكبر مكسب للإدارة البريطانية من خلال الاستيلاء على مزيد من الأراضي بعد تجنيد الفلاحين وتركهم الأراضي[62].

وقد وجه (ايرلاند) انتقاداته لهذا النظام الذي جاء متناغماً مع طموحات البعض من شيوخ العشائر، ليعزز إمكاناته في المجلس العشائري، فضلاً عن الامتيازات والهبات العظيمة التي أخذت الشيوخ التشبث فيها، بالمقابل كان مدفوعاً لأطاعة أي أمر يصدر إليه دون المجازفة بالحرمان من تلك العطايا[63].

وخلاصة القول يمكننا أن نشير إلى أن هذا النظام قد رفع من أهمية الشيوخ بإعطائهم مركز معترفاً به في النظام السياسي والقانوني والزم عشائرهم بالاعتراف بمراكزهم الاجتماعية رسمياً، كما أزاح هذا النظام عن كاهل الحكام السياسيين مهمات كثيرة كانت مناطة بهم.

موقف الزعامات العشائرية تجاه سياسة الاختراق البريطانية

على الرغم من الاختراق الذي مارسته الإدارة البريطانية تجاه المؤسسة العشائرية بهدف إضعاف بنية المجتمع العراقي الريفي، فقد أظهر الكثير من رؤساء العشائر قدرتهم على مواجهة تلك التحديات بعد أن تضافرت عوامل عدة مكنت العشائر العراقية من أداء دورها تجاه إدارة الاحتلال، ومرد ذلك الماضي التأريخي للحياة القبلية في العراق والظروف والتقلبات السياسية وطبيعة النظم والعادات والتقاليد التي نظمت الحياة الاجتماعية[64]، ولاشك أن هذه العوامل سخرت العشيرة وأعدتها بمثابة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يرتبط به الأفراد ويحميهم ويحافظ عليهم، لذلك حافظت العشائر على الميراث التنظيمي حتى برزت وكأنها قوة مسيطرة على البلاد[65]، وبهذا أكدت العشيرة ذاتها وقيمها بوجه عام في وقت كانت السلطة المركزية ذات قوة ضعيفة، وكان الصراع بين العشائر تتحمله السلطة الحاكمة، إذ عملت على تأنيب بعض الشيوخ المنشقين أمثال الشيخ سعدون آل سعدون، وعندما حملته الدولة مسؤولية أحداث لواء المنتفك الأمر الذي دفعه إلى رد التهم عنه مبيناً أسباب الأحداث تعود إلى السلطة الحاكمة التي تركت الرسوم والأسلحة بيد العشائر ورجالاتها الذين لا يعرفون المسؤولية[66].

وبهذا الصدد يذكر الشيخ محمد رضا الشبيبي أن سلطة الأتراك كانت محدودة بحدود الحواضر العراقية كـ (بغداد، الموصل، البصرة)، أما السلطة الفعلية في الريف

فكانت بيد الزعامة العشائرية[67]، ويشير عبد الجليل الظاهر أيضاً بهذا الصدد العشائر العراقية من يسيطر على رؤساء العشائر يسيطر على العراق بسهولة، ومن هنا تظهر استقلالية القرية بوصفها وحدة سياسية اقتصادية[68].

ومن التحليل الدقيق للنص نجد التناغم الذي يبديه المسؤول البريطاني تجاه زعماء العشائر ولاسيما المتنفذين في الوسط الريفي لتحقيق المصلحة العليا للإدارة البريطانية من خلال السيطرة على الواقع العشائري والتخلص من تمرداتهم وبخاصة في منطقة الفرات الأوسط ومنطقة الديلم، وهذا هو القاسم المشترك لجميع إدارات الاحتلال السابقة والحالية.

وقد برز دور العشائر العراقية في عهد الاحتلال والانتداب البريطانيين بظهور شيوخ العشائر ومواقفهم السياسية من أحداث العراق ابتداءً من تشكيل أول حكومة عراقية في 20 تشرين الأول 1920، وحتى طوال العهد الملكي، إذ ان التأريخ السياسي في الريف يتمحور أولاً برؤساء العشائر ومواقفهم، إذ سجلت تلك المواقف أبان تلك الفترة محوراً أساسياً في طبيعة العلاقة بينهم وبين الحكومات المتعاقبة، فقامت بتعيين عدد من رؤساء العشائر في بعض الوظائف الحكومية المهمة لكسب ودهم، على الرغم من أن نسبة المعينين لا تتعدى 2.59% مستغلة نفوذهم في إدارة الاحتلال العثمانية[69]، الأمر الذي دفع المندوب السامي برسي كوكس الطلب من تلك الزعامات تعاونهم مع البريطانيين إذ وعدهم بتمليك الأراضي عندما قال: "أنني أعلم تماماً أنكم وعشائركم قد استوطنتهم وزرعتم في الأراضي الأميرية المعروفة وكانت الحكومة بإمكانها منحكم سندات الطابو بالأراضي المذكورة وبهذا يحق لكم الملكية والتصرف التام فيها بشرط دفع الرسوم الأميرية وهذه مكافأة لكم على ولائكم وخدماتكم وفي الختام أتمنى بأنكم ستواصلون خدمة حكومة البلاد في المستقبل بأخلاص وولاء مسبق"[70].

ومما يعزز الزعامة العشائرية وديمومة فاعليتها في صحوة الريف العراقي بعد مشاركتهم في ثورة العشرين التي تعد مرحلة نضج العقلية السياسية للعشائر العراقية ومما يدلل على ذلك رفض بعضهم استقبال القائد العام للجيوش البريطانية عند

وصوله إلى الديوانية على الرغم من الدعوات الموجهة إليهم بضرورة المشاركة في الاستقبال مما يؤكد موقفهم الوطني المعارض لسياسة الاحتلال البريطاني والمساند لجميع قضايا العراق المصيرية، ومنها قضية ضم الموصل.

ومن المظاهر الجديدة التي برزت على الساحة العراقية مشاركة بعض الزعامات العشائرية في الأحزاب السياسية[71]، والذي كان له الأثر الواضح في الأحداث السياسية خلال عهدي الانتداب والاستقلال وذلك في ضوء صدور قانون إجازة الأحزاب والجمعيات السياسية عام 1922، والذي انعكس على تطور المجتمع، إذ توسعت فيه الصحافة لاسيما بعد صدور العديد من الصحف والمجلات التي كشفت عن التعاطف الوطني[72].

قد انعكست تلك الإرهاصات على سياسة الملك فيصل الأول التي استمدت قدرتها من الزعامات العشائرية الوطنية، وأعدها الفصل في السياسة العراقية، وخصوصاً إذا ما تعاونت مع منظومة رجال الدين، مما دفعه إلى الاتصال برؤساء عشائر الفرات الأوسط في كانون الأول 1922 عارضاً عليهم بعض الامتيازات فيما يتعلق بالحقوق الضريبية وبما يتناسب وخصوصيتهم الإدارية[73].

وبهذا الصدد كتب الملك فيصل الأول مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في 30 كانون الأول ورد فيها "أني على علم اليقين إذا تمكنا من استمالة المشايخ وفصلهم عن العلماء بهذه الكيفية نبلغ ما نريد من النجاح في الانتخابات والتصديق على المعاهدة دون قلق"[74].

ويعد الشيخ سالم الخيون[75] رئيس عشائر بني أسد في لواء المنتفك وأحد المسؤولين الأوائل لحزب الأمة الذي أجيز بتاريخ 20 آب1924 بعدها توالت مشاركات العشائر في تلك الأحزاب، وعندما تم تشكيل حزب التقدم[76] الذي أجيز في 26 حزيران عام 1925 كان من بين المؤسسين محسن أبو طبيخ وكاطع العوادي ومن أعضائه فخري الجميل وعبد الواحد سكر وعبادي الحسين، كذلك حزب الأخاء الوطني[77] الذي أجيز بتاريخ 25 تشرين الثاني 1930 والذي تألفت هيئته الإدارية من ياسين الهاشمي[78]، والشيخ عبد الواحد سكر[79]، ومحسن أبو طبيخ[80]،

وعلوان الياسري[81]، وداخل الشعلان[82]، ومما يمكن ملاحظته أن معظم المذكورين يمثلون الزعامات العشائرية المعروفة في الوسط العراقي والذين لعبوا دوراً بارزاً في مواجهة الاحتلال البريطاني.

إن دخول الزعامات العشائرية في الأحزاب كان فرصة مناسبة لمطالبة الحكومة وإسنادها للريف العراقي، وعلى هذا الأساس قام المسؤولين بزيادة ودعم المناطق الريفية ومنهم نوري السعيد الذي زار قضاء أبي صخير في أوائل 1930 ليجتمع برؤساء العشائر داعياً إياهم إلى مساندة الحكومة، والوقوف إلى جانبها.

إن مشاركة الزعامات العشائرية في المعترك السياسي يمثل حالة ضغط في تلبية توجهات رؤسائهم في معارضة الحكومة، وإن رؤساء العشائر الذين أجبروا أفراد عشائرهم وإتباعهم على مهاجمة السلطة قد حققوا مكاسب عدة منها توحيد القبائل أمام السلطة ودعوتهم إلى الحكومة في إعانة المحتاجين من الفلاحين فضلاً عن ممارسته الدورين السياسي والقيادي لهم خارج نطاق العشيرة، ولذلك فإن خطوة إدخالهم في المجلس النيابي تعد خطوة مؤثرة ولاسيما في مرحلة الثلاثينات، ومما زادهم قوة وتأثيراً وقوفهم والتحامهم مع المرجعيات الدينية التي ساندتهم بالفتاوى الدينية[83]، لهذا شهد العراق في هذه المرحلة صراعاً خفياً على السلطة بين الحكومة والعشائر انعكست نتائجه على الواقع الريفي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً لأن النظام الإداري المركزي العسكري الذي أقامه البريطانيون كان من عوامل التذمر للمجتمع العراق، إذ ان الإدارة حاولت أضعاف العشائر من خلال إخضاع الكثير منهم لتلك السلطة مما أثر بشكل مباشر على مكانتهم الاجتماعية واساء لعلاقاتهم العشائرية، هذه العوامل مجتمعة ساعدت أبناء الريف في إعادة صياغة مستقبلهم وحسب الظروف القائمة مما دفع زعماء العشائر في إيجاد قوة تقف إلى جانبهم تساعدهم في التغلب على هذه المشكلات مما أدى إلى ولادة فكرة تأسيس الاتحادات والائتلافات العشائرية[84].

وخلاصة القول أن التركة الثقيلة التي ورثتها الإدارة البريطانية كانت تتجسد في مشكلة الأراضي الزراعية وسيطرة شيوخ العشائر عليها لذلك تعاملت بذكاء مع

القوى العشائرية وبخاصة زعاماتهم لكسبهم لصالحها إدراكاً منها أن هذه القوة هي المحرك الأساسي في البلاد مما تتجسد ذلك في انطلاق الشرارة الأولى للثورة في الريف بقيادتهم وهم في ذات الوقت عوامل استقرار البلاد أو عدمه(85).

ولعل أهم وأخطر ما يمكن ذكره أن إدارة الاحتلال البريطاني رسمت في مخيلتها طريقة ذكية لحكم العراق عن طريق العراقيين وبإشراف بريطاني مباشر اعتماداً على القوى العشائرية والطائفية فضلاً عن الزعامات القبلية، وما إصدارهم لقانون دعاوى العشائر يسجل وضوحاً للأمر الواقع بسبب معرفتهم بالطبائع العشائرية القائمة في الريف العراقي، وبذلك حاولوا أن يحققوا الولاء لهم من قبل تلك الزعامات وكسب ودهم وهدوئهم من جهة ثانية.

المحور الثاني

التأثيرات غير المباشرة للقوى السياسية تجاه حيازة الأراضي وقوانينها

ظهرت على الساحة العراقية ولاسيما في فترة الثلاثينيات وما بعدها، مجموعة من القوى السياسية والتي اهتمت بمشكلة الأراضي وحيازتها ومدى التعسف الذي واجهته الطبقات الفقيرة من الفلاحين، وقد انقسمت برامج تلك القوى في الرؤى والتحليلات على وفق مسار المنطق الاقتصادي والسياسي، حتى ظهر البعض منها مؤيداً للإقطاع بشكل غير مباشر بهدف المصلحة الضيقة لحزبه متظاهراً بالوطنية والدفاع عن حقوق الشعب ويرى البعض أن الإقطاع آفة دمرت الاقتصاد العراقي، وعزي ذلك إلى الاتفاق التام بين إدارة البلاط الملكي وسلطة الاحتلال وبعض من الشيوخ الذين باعوا الوطن والأرض والعشيرة فيما ذهب آخرون إلى التأكيد على الفلاحين كونهم الطبقة المحرومة التي عملت ولم تمتلك، وتمثل الطبقة المستغلة وتجد أن الدافع الأساس لذلك التعسف هو وجود طبقة مستغلة من التجار ورجال الدين والأغوات ورجال الإقطاع وشيوخ العشائر والذين يعدون أكبر طبقة مستغلة دمرت الاقتصاد العراقي باسم القوانين التي فرضتها إدارة الاحتلال، وسنحاور هذه الطروحات على وفق صراع الأضداد لتلك الأحزاب.

خلال تشكيل وزارة توفيق السويدي[86] الثانية في 23 شباط 1946 حصلت موافقة وزارة الداخلية في نيسان 1946 على إجازة خمسة أحزاب سياسية علنية والتي سنحاول محاورتها على وفق معطيات البرامج التي طرحتها في الساحة العراقية ولاسيما مسألة حيازة الأرض والموقف من القوانين السائدة وأهم المعالجات.

نشط الحزب الوطني عندما طرح مسألة الأرض والفلاح في برنامجه مؤكداً على ضرورة إعادة النظر في ملكية الأرض الزراعية ولاسيما الأميرية الصرفة وتحويلها إلى ملكيات صغيرة وتحديدها بمقدار معقول وعادل وما يزيد يوزع على الفلاحين[87] والعمل على إعادة النظر بالجمعيات التعاونية لصالح الفلاح ليسهل عليه عملية الاستثمار الأمثل لأراضيهم وتنظيم إنتاجيتهم وتحسينها والعمل بكل جدية على إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة[88]. ولتوضيح ذلك، فقد أشارت جريدة صدى الأهالي إلى "أن مشكلة الإقطاع ترتبط بمشكلة الحكم"، اذ انتقدت الحكم غير الديمقراطي المساند للإقطاع والذي ساعد على إبقائه مشددة على وجوب بناء نظام ديمقراطي لحل هذه المشكلة[89].

وأوضح الحزب في برنامجه على وعي الفلاح اذ أعده ذات طبيعة رجعية ورتيبة ويوعز ذلك إلى الظروف الطبيعية وليس إلى طبيعة النظام السياسي القائم وبموجبه تم السيطرة على أراضي واسعة تتحكم بها طبقة صغيرة وعلى حساب الفلاحين، مما دفع بالحزب إلى تقديم مذكرة إلى الوصي عبد الإله في 3 أيار 1947 والتي ركزت فيها على الأوضاع الصحية والاقتصادية بالقول "أن الشعب بحاجة إلى إزالة القوانين الرجعية وضرورة الإسراع في تشريع قوانين شاملة تكون فيها الجرائم والعقوبات موحدة بين المدن والريف وإلى تشريع يضمن استقلال القضاء مشدداً على إلغاء كل قانون من شأنه أن يثبت ويحدد الملكية الزراعية[90] بحد أعلى وتوزيع الأراضي الأميرية على المزارعين وزيادة حصة الفلاح وتخفيض الضرائب عن المكلفين غير القادرين على دفعها وفرض الضريبة التصاعدية وتحرير الاقتصاد الوطني من الاستغلال والسيطرة الأجنبية"[91].

وقد نشط محمد حديد، نائب رئيس الحزب الوطني في تحديد المعالجات التي من الواجب إتباعها كحلول جذرية لمشكلة الأرض، فقد ذكرت جريدة الأهالي قوله "أن المعالجات لمشكلة الأرض والزراعة في العراق تتطلب وجود حكومات ترعى مصالح أهلها وتحرص على خدماتهم ولكننا لا نزال نذوق مرارة التأخر والتخلف" منتقداً الحكومة لتركيزها على الإصلاحات في المدن دون القرى والأرياف موضحاً أن مثل هذه الانتقادات لها أثر الكبير في زيادة التناقضات على الساحة العراقية[92].

أما حزب الجبهة الشعبية فقد قدم مجموعة من المقترحات بهدف إنقاذ الزراعة والفلاح والتي تمثلت بضرورة توزيع الأراضي الأميرية الصرفة على الفلاحين والعمل على تأسيس البنوك الحكومية لإقراض الفلاحين وتأسيس الجمعيات التعاونية للفلاحين مؤكداً على إلغاء القوانين الزراعية القديمة واستبدالها بقوانين تخدم الصالح العام[93].

وفي معرض افتتاحية جريدة الجبهة الشعبية، فقد نشرت تلك المقترحات مطالبة الحكومة بضرورة تطبيقها حرفياً[94].

أما جريدة الوطن فقد أوضحت أن نسبة الأراضي المملوكة والموقوفة لا تتجاوز 4% من الأراضي الأميرية بأنواعها الثلاثة، الأميرية الصرف والمفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة مشددة على الكيفية في التصرف بهذه الأراضي من قبل الإقطاع والملاك والتي تعد أساساً لهذه المشكلة والتي انعكست على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين[95].

وإذا حللنا طروحات برامج الحزبين نجد أن التوافق واضح في الرؤى من حيث الإطار العام، مما يعني التجاوب التام في العمل على ضرورة فضح إدعاءات النظام السياسي الملكي في العراق لأتباعه أساليب الخداع والمماطلة ضد أكبر شريحة اجتماعية متمثلة بالفلاحين.

أما حزب الوحدة الوطنية، فقد طالب في برنامجه بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بما يؤمن لقمة العيش للأسر الريفية مطالباً بالتغيير وحماية الصناعة

الوطنية لرفع المستوى المعاشي للمواطنين من خلال تحريك دولاب الصناعة الوطنية والاستثمار [96].

أما حزب الاتحاد الوطني فقد أشار وبإلحاح إلى ضرورة مكافحة الاستغلال الفردي وأظهر حرصه على إزالة الفوارق الطبقية بين المواطنين فضلاً عن تحرير المرأة ومساواتها اجتماعياً وسياسياً والعيش في ظل التسامح الديني والفكري وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين والعمل على تحرير ومعالجة مشاكل المجتمع في ضوء النظريات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في ظل منهج ديمقراطي حقيقي مشدداً على الحياة الحزبية التي لا يمكن أن يكتب لها النجاح والنمو والتقدم ما لم تقترن بالتنظيم النقابي والربط بين الحركة الوطنية والحركة العمالية بعد أن كانت وثيقة الصلة بالحالة الاقتصادية[97].

وقد جاء في منهاج حزب الاتحاد الوطني العمل على تعميم الملكيات الصغيرة للأرض وتوطين القبائل الرحل عن طريق إحياء الأراضي الأميرية وتوزيعها عليهم ومساعدتهم على الاستقرار وتنظيم القرى والمراعي فضلاً عن ضرورة دعم الفلاح بالمال والآلات لاستثمار الأراضي؛ لأنه الطريق الوحيد لتخليص الفلاحين من الإجراءات الصارمة[98] ودعا في الوقت ذاته إلى دعم الحريات السياسية ورفض حكم الاستبداد والعمل بالنظام الديمقراطي وتخليص المجتمع من الهيمنة الإقطاعية للأراضي وحل مشكلة الأرض التي ضمنها في منهاجه العام والذي ركز على ضرورة توزيع الأراضي التي تم إصلاحها حديثاً على مزارعيها الحقيقيين وعلى أساس وحدة معينة من الأرض لكل أسرة على أساس التعاونيات الزراعية ويعين كحد أعلى للحيازة بحيث يجوز للفرد أن يتجاوزها في المستقبل عن طريق التملك أو التصرف أو الاستثمار، مع ضرورة العمل على إنشاء مجلس اقتصادي أعلى، يأخذ على عاتقه مهمة وضع الخطط العمرانية وتصاميمها[99].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحزب كان أكثر واقعية في طروحاته ولاسيما عندما طرح مشروع التملك أو التصرف أو الاستثمار لأنها تمثل حالة إيجابية ممكنة التطبيق لصالح الفلاح الذي يمكن أن يضمن مستقبله عندما يمتلك حيازة الأرض

وبالتالي انتشاله من الاستغلال الذي شكل كابوساً في ظل الإقطاع، وان دعوة الحزب إلى الحريات السياسية ورفض الحكم الاستبدادي يعد مشكلة صعبة التطبيق في ظل نظام تسيره الإدارة المحتلة حتى بعد الحكم الوطني، الذي هو الآخر ينقصه الكثير، ويجد الباحث أن التطبيق ليس من السهولة بمكان فهي عبارة عن تصريحات إصلاحية ذات مصالح ضيقة والدليل على ذلك لم يطبق على أرض الواقع مثل هذه الفرضيات إذ بقي الواقع الاجتماعي سواء في الريف أو المدينة على حاله بل أصابه انتكاسة انعكست على الفلاح وكل الطبقة البرجوازية الوسطى.

ومن جانب آخر شدد الحزب الدستوري في برنامجه على الملكية الصغيرة وضرورة تفعيل التطبيق وبخاصة الأراضي الأميرية وتوزيعها على ساكنيها لمقتضى القانون وتحديد الحد الأعلى للحيازة وتطبيق قانون واحد، إلا أنه لم يتطرق إلى مشكلة الإقطاع[100] مخالفاً للرؤى التي طرحها رئيس الحزب نوري السعيد إذ كان يؤيد في طروحاته، على ضرورة التوزيع على أن يتم خارج الإقطاعيات واستصلاحها ومن ثم توزيعها على الفلاحين بمساحات معتدلة منتقداً النظرية التي تشير إلى أن مسألة الإقطاع حل مرهون بالزمن لأن الفرد الإقطاعي حينما يتوفى، فأن الأرض العائدة له يتم توزيعها على أولاده من بعده وبهذه الطريقة يتم توزيع الأرض تدريجياً إلى ملكيات صغيرة[101].

ومن تحليل دقيق نجد أن جميع الأحزاب اتفقت على قواسم مشتركة في عملية الملكية الصغيرة للفلاحين وكيفية استخدام الوسائل في التخلص من استغلال رجل الإقطاع، إلا أننا نجد أن رئيس حزب الاستقلال خالف جميع الأحزاب في طروحاته عن إشكالية أراضي رجل الإقطاع عندما جعل الأرض توزع إلى أبنائه بعد وفاته وهذا يمثل إجحافاً بحق شرعية الفلاح في الحصول على الأرض وإنهاء حالة الاستغلال بمعنى أنه أعطى الفرصة نفسها للإقطاع في التمسك بأرضه بطريقة ملتوية.

أما فلسفة الحزب الشيوعي في ضوء تلك الإشكالية فقد سلط الضوء على ضرورة ربط حالة الفلاحين في حركة التحرر الوطنية إذ نشرت جريدة القاعدة

المعاناة التي يعيشها الفلاح من خلال فرض الضرائب والتكاليف التي شكلت عبئاً على واقعه المعاشي[102]، ومما يدلل على ذلك طروحات حسين محمد الشبيب عضو المكتب السياسي لحزب التحرر الوطني ورئيس الهيأة المؤسسة فيه، عندما أشار إلى أن الاستقلال التام مرهون بحل مشكلة الأرض، من خلال قانون الإصلاح الزراعي الكفيل بحل الأزمة مؤكداً على أن جوهر القضية الوطنية تتركز في القضية الفلاحية[103]، وانطلاقاً من هذه القاعدة فأن مسؤول المكتب السياسي للحزب يوسف سلمان أشار إلى أن فرض الرسوم على الفلاحين هي أساس المشكلة القائمة في العراق اذ تدفع هذه الضرائب إلى الشيوخ والسراكيل والبالغة حصة من الإنتاج علاوة على استغلاله بصورة بشعة من خلال شراء الإنتاج مسبقاً[104] ناهيك عن محاباة الحكومة لرجال الإقطاع من خلال توسيع إقطاعياتهم، وواضح بأن حل المشكلة الزراعية يستند على أسس ثلاثة، اثنان منهما يندرجان في إطار النضال لتنمية الاقتصاد الوطني، إذ دعا إلى النضال من أجل رفع الإنتاج الزراعي بمحاربة العوامل التي توقف تطورها ولكن أن يدخل في تحديد هذه العوامل وإلغاء احتكار الشركات الأجنبية وسيطرتها على تجارة التمور والشعير والبحث عن أسواق ووسائط نقل لتصريفها بعيداً عن هيمنة الشركات الأجنبية[105] أما الأساس الثالث فيتعلق بملكية الأرض أو ما يتفرع عنها من علاقات وقد حدد الحزب الشيوعي عدد من المطالب منها[106]:

1- إيقاف نهب أراضي الفلاحين وملاكي الأرض الصغار والأراضي الأميرية أو منح الأرض باللزمة للشيوخ المتنفذين.

2- توزيع الأراضي للفلاحين مباشرة بقطع صغيرة وبدون بدل.

3- تزويد الفلاحين بالقروض والبذور لإنقاذهم من نهب السراكيل والمرابين.

4- إلغاء كل ما يفرضه الشيوخ والسراكيل على الفلاحين من أتاوات سواء في شكل بدل إيجار غير عادل أو استقطاعات غير قانونية.

5- تأسيس التعاونيات لتخليص الفلاح من جشع التجار.

في السنة التالية طرح الحزب برنامجه الثاني والذي تقدم به حسين محمد الشبيبي[106] طالباً الإجازة القانونية في العمل السياسي العلني في تشرين الثاني عام 1945 وكانت المطالب تهدف إلى ما يأتي[107]:

1- تخفيض بدل الملاكين وزيادة حصة الفلاحين.

2- توزيع الأراضي الأميرية وغير المستثمرة التي تقدر بملايين الدونمات على الفلاحين المجردين من أراضيهم.

3- منع اعتداءات الإقطاعيين على الفلاحين ومنع التسلط على أراضيهم وفرض الضرائب عليهم.

4- تنظيم الفلاحين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الإنتاجية في القرى والإكثار من جمعيات أصدقاء في المراكز الإدارية والقرى لحل مشاكلهم.

5- إلغاء قانون العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع والسعي لتشريع قانون توزيع الأراضي.

6- منع الشركات الأجنبية في مصادرة محاصيل الفلاحين بأثمان ضئيلة.

7- تقليل الفوارق بين المدينة والقرية.

ومما يمكن ذكره أن الآراء اختلفت فيما بينها، فحزب الاستقلال دعا إلى توزيع الأراضي على الزراع الحقيقيين وبهذا لا يشكل أي خلاف مع حزب الأحرار الداعي إلى الفكرة والرؤى نفسها فيما يتعلق بالأراضي الأميرية الصرفة، ويجافي الحقيقة عندما دعا الحزب الوطني الديمقراطي الذي يضم عدداً من ملاكي المدن وكبار الملاكين ويتصدرهم عبد الوهاب مرجان بالاكتفاء بالتوزيع على أساس الملكية الصغيرة دون أن يحدد ماهيتها ومساحتها بل طالب بوضوح بتشجيع التثبت الفردي في إحياء الأرض[108] التي لا يمكن إسقاؤها إلا بالواسطة عند طريق تشجيع المستثمرين الرأسماليين على استثمار أموالهم في الزراعة، ويتفق حزبي الأحرار والاستقلال على مطالبة الحكومة بتحمل جزءً من التكاليف، بين المستثمر الرأسمالي والحكومة مع تقديم التسهيلات من خلال المساعدات المالية وآليات والسعي إلى تأسيس شركات وجمعيات تعاونية لتحقيق هذه الغاية[109].

ومما يمكن ملاحظته أن الأحزاب البرجوازية الصغيرة الديمقراطية وحزب الشعب برئاسة عزيز شريف والإخاء الوطني برئاسة عبد الفتاح إبراهيم، قد أخذت جانب الصمت عما نهب من الأراضي، سواءً في صورة تفويض بالطابو أو منح باللزمة ولم توضح مواقفها بكل صراحة وموضوعية من الأراضي التي يتصرف بها الملاكون دون أن تتم تسويتها وقد تجاهل حزب الشعب ما دعا إليه بعض أعضائه بشأن ملكية الأرض، إذ كتب مؤكداً المهندس فريد الأحمر أحد أعضاء حزب الشعب في جريدة الوطن عام 1945 ضرورة إلغاء قانوني التسوية واللزمة وإصدار تشريع يوقف المنح التي تقررت بموجب هذين القانونين ودفع ضريبة تصاعدية على الأراضي المفوضة بالطابو والأميرية الممنوحة باللزمة ويعد هذا أكثر تقدماً من حزب الشعب نفسه[110].

ويعتقد الباحث أن جميع القوانين التي جاء بها الاحتلال البريطاني والتشريعات الخاصة بالحكومة وجميع وزاراتها لم ترتق إلى طموحات الفلاحين وإنما جاءت الطروحات للإعلام والتسييس والواقع الاجتماعي كشف ذلك، اذ لم يتوصل إلى مستوى عادل لرفع المستوى المعاشي المطلوب، بل عمدت إلى تعزيز ملكية الأراضي للشيوخ والأعيان لدعم سلطتها في العراق من جهة وكسب ولائهم من جهة أخرى، إذ خلقت فئة اجتماعية تحظى بامتيازات كثيرة، مما أدى إلى تناقص أعداد الفلاحين، نتيجة سوء معاملة الملاك لهم.

المحور الثالث

قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 وتعديلاته

(رؤى وتحليلات معاصرة)

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 صدرت تشريعات قانونية عدة، ومن أبرزها قانون الإصلاح الزراعي ذي الرقم 30 لسنة 1958[111] والذي نص على تسجيل الأراضي للفلاحين ملكاً صرفاً اذ يعد من أبرز القوانين لصالح الفلاحين، ومهما يكن من الإيجابيات التي أحدثتها تلك التغييرات فأن الساحة الزراعية كانت قاصرة في التطبيق ولا تشكل عاملاً مضيئاً في مسيرة الواقع الزراعي العراقي، بسبب الإشكاليات التي تضمنها القانون، وبخاصة فيما يتعلق بالتعويضات عن تلك الأراضي إذ كان بالإمكان تسجيلها باسم الفلاحين والمزارعين بدون إجراءات التعويض أو البدل لاستثمارهم لتلك الأراضي[112] الأمر الذي دفع بالإقطاع الاستحواذ عليها بطرق ملتوية أتاح القانون إياها، على وفق تفصيلات تلك التشريعات في مواده ولوائحه القانونية بشكل أو بآخر مخترقين تلك المواد على وفق تفسيرات حسبت بالمحصلة النهائية لصالحهم[113].

وتشير المادة (11) من القانون أن الأراضي المستولى عليها والأميرية الصرفة والأراضي المملوكة التي تحدد من قبل الهيأة العليا وترى أنها لازمة التوزيع أو مكملة لأراضي مستولى عليها في أية منطقة ويكون التوزيع على الفلاحين ولكل له ملكية صغيرة لا تقل عن ثلاثين دونماً سيحاً أو رياً بالواسطة ولا تقل عن ستين دونماً ولا تزيد عن عشرين ومائة دونماً من الأراضي التي تسقى ديماً ويجوز للهيأة العليا أن تقوم في توزيع وحدات تقل مساحتها عن الحد الأدنى إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع، أما المادة السادسة والعشرون فقد أكدت أن الأرض تسلم لمن آلت إليه من الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل ملكاً صرفاً باسم صاحبها دون رسوم وعلى صاحب الأرض زراعتها وأن يبذل في عمله العناية الواجبة[114].

وبدون أدنى شك فأن القانون أثار جدلاً بين أوساط رجال السياسة والاقتصاد ولاسيما أعضاء لجنة القانون في تحديد الحد الأدنى والأعلى من الملكية الزراعية وبرزت على الساحة السياسية ثلاثة اتجاهات، تزعم الاتجاه الأول رئيس اللجنة هديب الحاج حمود وطلعت الشيباني ومحمد حديد اذ سلطت الضوء على الحد الأعلى أن لا يزيد على (1000) دونم سيحاً و(2000) دونم يسقى ديماً، أما الاتجاه الثاني والذي مثله محمد صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد، فقد اقترحا على أن يكون الحد الأعلى (5000) دونم في الأراضي المروية سيحاً[115]. أما الاتجاه الثالث فقد سلط الضوء عليه الاقتصادي إبراهيم كبة[116]، عندما أقترح أن تكون (500) دونم سيحاً و(1000) دونم من الأراضي الديمية وطالب عبد السلام محمد عارف باعتباره أحد قادة الثورة أن يكون الحد الأدنى (50) دونم سيحاً و(100) دونم للأراضي المطرية[117].

وعلى وفق تلك التداعيات فقد دعى إبراهيم كبة بضرورة حلها جذرياً لأنها المهمة الأولى للثورة والتي لا تقبل التأجيل، عن طريق تشريع قانون الإصلاح الزراعي للقضاء على الإقطاع وعلاقاته الإنتاجية، ووصف القانون كأساس اقتصادي للإصلاح الاجتماعي، وبتنفيذ القانون ستنتهي تلك العلاقات فضلاً عن كونه، القاعدة المادية لبناء اقتصاد زراعي جديد قائم على أساس الملكية الفردية الصغيرة ورعاية مصالح المنتجين وهو شرط للتصنيع على أساس أن الزراعة هي المصدر الأول للمواد الأولية الصناعية وهو الشرط الأساس لصيانة البلاد، وعند تسلمه مهام وزارة الزراعة، أصبح من أولويات مهامه تنفيذ القانون إضافة إلى كونه العضو المفوض عن الهيئة العليا ويرأس جلساتها[118] أدرك حجم المهمة الملقاة على عاتقه الأمر الذي دفعه إلى تطبيق القانون نصاً وروحاً إذ أعده ثورة زراعية ضد الإقطاع بوصفه نظاماً اجتماعياً اقتصادياً وحماية للطبقة المتوسطة من المزارعين وتحويل النظام الإقطاعي إلى نظام تعاوني مبني على الملكية الصغيرة، وأثبت على صعيد الواقع أنه مهندس بارع في خطة الاستيلاء وكيفية تنفيذها إذ ركز وبشكل لا يقبل الشك في إلغاء برنامج الاستيلاء الفوري مشيراً إلى ضرورة وضع تعليمات كاملة

للاستيلاء وتصحيح نواقصه[119] وفي جانب آخر أكد على ضرورة الاهتمام بالجمعيات الفلاحية مشدداً على أن قانون الإصلاح الزراعي لا يكتب له النجاح من دون منظمات جماهيرية فلاحية على وفق الشروط التالية[120]:

1- أن تعبر عن إرادة الجماهير الفلاحية أنفسهم.

2- أن تكون الجمعيات موحدة خالية من شوائب الانشقاق.

3- المساهمة المباشرة لهذا التنظيم في أعمال الإصلاح الزراعية.

انتقد الحزب الوطني الديمقراطي وصحيفة الزمان طروحات إبراهيم كبة متهمة إياه بخلق الأزمات والاضطرابات التي عقدت المشكلة الزراعية، وأنها المسبب الأساس في انخفاض الإنتاج الزراع ووقفت ضد أجهزة الإصلاح الزراعي والجمعيات الفلاحية[121].

وفي رد على تلك الاتهامات، استطاع كبة أن يكشف وبوضوح أن مسوؤلية الوزارة تنصب على تحويل النظام الاجتماعي في الريف إلى نظام تعاوني، وتنحصر مهماته لتحقيق هذا الغرض، أما في مجال الإنتاج الزراعي فلا يحق له التدخل فيه، وليس من صلاحياته، وكان مدركاً لما يدور في الساحة العراقية من تدهور وانعكاساته على مسألة الإصلاح الزراعي مشيراً إلى إن الإصلاح لا يمكن تطبيقه لمصلحة الفلاحين إلا في جو ديمقراطي يستند إلى إرادة جميع طبقات الشعب وأن جميع الإشكاليات والاتهامات ضد القانون مصدرها الخلافات الحزبية الضيقة والأنانية[122]، وأن المعالجات لا يمكن أن تتم إلا بإجازة الأحزاب[123] أما محمد حديد فقد نشط في الرد على طروحات إبراهيم كبة وعبد اللطيف الشواف وزير التجارة وأعضاء الهيأة القانونية الذين يؤيدون الإسراع في عملية الاستيلاء على الأرض وطرد الإقطاع اذ أعدهم يمثلون النظرة الآيديولوجية للحزب الشيوعي التي بالغت في مسألة الإقطاعيين ويحذر من التسرع في هذه الطروحات قبل إنجاز الإجراءات اللازمة لإنجاح العملية الاشتراكية، الأمر الذي أثار حفيظة الوزير متهماً محمد حديد وهديب الحاج حمود في عرقلة تطبيقات قانون الإصلاح الزراعي من أجل مصالحهم الشخصية والطبقية[124].

أما وجهة نظر الإقطاعيين والتي تأثرت بالقانون متهمين إياه في عرقلة سياسة الإصلاح الزراعي وأبرزها شل هذا الجهاز عن طريق الشكاوى المفتعلة والعمل على تهجير الفلاحين على الرغم من البيانات الرسمية التي تمنع ذلك والاعتداء وتجاوز حصصهم وحجرها خلافاً للقانون والتشهير بالمزارع الحكومية بحجة أنها مزارع جاءت تصديراً من الاتحاد السوفيتي وغيرها، وأعدت ذلك اتهاماً مغرضاً موجهاً من الوزير الذي هو بدوره ارتكب أخطاء جسيمة في عملية تطبيق القانون والذي جاء متناغماً مع طروحات الإدارة البريطانية ورأوا أنه ليس من العدل إتباع مثل هذه الأساليب[125].

أما فيما يتعلق بطروحات منهاج ثورة 14 تموز، فقد أوضحت أن الإصلاح الزراعي يعد من أولويات برنامجها إذ نص الدستور المؤقت في مادته الرابعة عشرة على تحديد الملكية الزراعية وتنظيمها بقانون، وتبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استقرار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذها[126].

ويقول مجيد خدوري في هذا الصدد، أن السنوات الأخيرة من العهد الملكي ولدت القناعة الكافية بأن الثورة السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد من تحكم الأقلية المستبدة المتمثلة بالإقطاع[127] مما يعني في النتيجة أن شيئاً سيتهاوى مشيراً إلى النظام القديم بعناصره الثلاثة، الاستعمار، والإقطاع والتسلط وبهذا نشرت المجلة الزراعية مقالاً تحت عنوان الإصلاح الزراعي في العراق جاء فيه، كان طبيعياً أن يكون أول وأهم هدف للثورة القضاء على النظام الإقطاعي إذ أن استمراره يحول دون قيام العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع متماسك يسوده الاستقرار السياسي والاقتصادي[128]، مما يدل على توافق آراء مجيد خدوري مع جميع الطروحات المذكورة ولهذه المسببات والتداعيات دعا وزير الزراعة هديب الحاج حمود في أول اجتماع لمجلس الوزراء بإلغاء كل من قانون دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع وقانون الري والسدود والعمل على وضع قانون إصلاحي يحقق مستوى معيشي مناسب بإعطاء الفلاح 50% من الحاصل كحق من حقوقه[129] ووفقاً لما جاء في

مرسوم قسمة الحاصلات رقم (1) لسنة 1954 وبذلك وضعت مقدمات لقانون الإصلاح الزراعي[130].

وفي ضوء ذلك فقد نشط الوزير السابق، عندما أصدر بياناً سلط الضوء فيه على الأحكام الواجب العمل بها بشأن قسمة الحاصلات على الفلاح وصاحب الأرض ريثما يتم إصدار التشريعات الخاصة بالقانون ويعتقد الباحث أن الهدف من ذلك هو المحافظة على الإنتاج الزراعي كما أكد البيان على ضرورة إصدار قوانين خاصة تتعلق بالإصلاح الزراعي سيما تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية[131].

من عودة لتحليل القانون رقم 30 لسنة 1958، فقد نص على تسجيل الأراضي الموزعة على الفلاحين ملكاً صرفاً، وهذا يسجل إيجابياً للقانون في جوهره، ولكن النقص وعدم الاكتمال من أهم المآخذ عليه، لاسيما فيما يتعلق بتعويض تلك الأراضي، فكان من الأجدر على الدولة تسجيل تلك الأراضي باسم الفلاحين والمزارعين المستغلين فعلاً، بدون تعويض أو بدل بدلاً من رجال الإقطاع الذين استحوذوا عليها بطرق وأساليب غير مشروعة[132].

لقد سجل القانون بداية جيدة لمسيرة الإصلاح الزراعي، إلا ان المتغيرات والتطورات السياسية التي رافقت مسيرة تطبيق القانون شهدت تراجعاً خطيراً في تطبيق فقراته أو التجاوز عليها، مما هيأ الفرصة للملاكين الكبار للالتفاف عليه وإفراغه من محتواه بمساعدة أجهزة الزراعة والإصلاح الزراعي التي ترتبط مصالحها بالإقطاع بهدف تحقيق مصالحهم والعودة بالريف إلى عهده السابق، وفي الوقت نفسه اصطدم تطبيق القانون بمصالح كبار الملاكين الذين لجأوا إلى استخدام كل الوسائل لافشاله بما في ذلك اغتيال الفلاحين حتى بلغ عدد القتلى العشرات والعمل على تخريب الانتاج ولاسيما أراضي الإصلاح الزراعي ذات الحد الأعلى والتي لم يتم الاستيلاء عليها، ناهيك عن الامتناع عن التسليف والتجهيز بالبذور مما انعكس سلباً على الفلاحين مما حدى بالعديد منهم إلى ترك الأراضي والهجرة إلى المدن، وما كان للتعديلات اللاحقة قيام اتحاد الجمعيات الفلاحية المُشكل وفق القانون رقم 139 عام 1959، إلا لعرقلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي الأول[133].

وجاء تعديل القانون رقم 117 لسنة 1963 والذي ألغى البدل أو التعويض ولكن المشروع وضع في مطب حين أعدّ الأرض الموزعة على الفلاحين ليس ملكاً صرفاً وإنما مفوضة بالطابو، الأمر الذي عقدّ المشكلة وتمخض عنها تداعيات عدة حيث أهمل المستغل الحقيقي لها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تلك الأراضي من الناحية القانونية تعود للدولة، فعندما تسجل كأراض مفوضة بالطابو يعني مخالفة صريحة للأهداف المتوخاة من قانون الإصلاحي الزراعي(134).

وجاء القانون رقم 65 لسنة 1963 ليؤكد أحكام استيفاء نصف بدل المثل من الفلاح ومضاعفة مدة التسديد من 20 عاماً إلى 40 عاماً وخفض نفقات التوزيع والإدارة من 15% إلى 10% وما يلفت النظر أن القانون لم يطبق وفق المبادئ التي خطط لها بل انعكست هي الأخرى على طبقة الفلاحين نتيجة الالتفاف عليه، ثم جاء القانون رقم 69 لسنة 1963 لينص على استثناء المغارسة من إزالة الشيوع وتبعه قانون رقم 143 والذي أجاز التوزيع على حملة الشهادات الزراعية(135)، إلا أن جميع المستلزمات لم تهيء، مما يعني أن جميع تلك القوانين قد أفرغت من محتواها لأن الهدف الأساس السلطة التنفيذية وكبار الملاكين.

ومن أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الإصلاح الزراعي منح الأراضي باللزمة ولاسيما في لواء العمارة والمنتفك والحويجة وتمليك أصحاب المضخات وبيع الأراضي للأفراد بدون تحديد المساحة إلا أن هذه التعديلات واجهت انتقادات عنيفة، عادتها رجعيةً(136).

وفي كل الأحوال فإن التشريعات وتطبيقاتها على الرغم من الانتقادات قد أحدثت تطوراً ملموساً وواسعاً في نمو وتطور الزراعة، وهذا لا يمكن إنكاره والتقليل من شأنه وعلى الرغم من الجانب الإيجابي نجد الزارعة في العراق تعاني من إحباط ومشكلات كثيرة حتى وصل بالبعض ولأسباب اجتماعية وطبقية أن ينسب إلى الإصلاح الزراعي وقوانينه تلك المشاكل، فالانتاج الزراعي أصبح لا يلبي حاجات السكان وأمسى الاستيراد هو الظاهرة الغالبة على الاقتصاد العراقي، ولعل من أسباب ذلك ليس قوانين الإصلاح الزراعي فحسب، بل كان مرتبطاً بمشاكل أخرى كان

أبرزها الجانب السلبي للتشريعات والإجراءات الزراعية التي تمت بعد ثورة 14 تموز، فعلى الرغم من السلبيات التي انتابت وصاحبت تلك التشريعات وتطبيقاتها فإنها كانت في مجملها تسعى لخدمة الفلاحين، ولكن تلك القوانين وتطبيقاتها أصبحت وبمرور الزمن قاصرة وعاجزة وغير مواكبة للحاضر والمستقبل، وأهم تلك الأسباب انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيه، لذا يحتاج إلى معالجة جذرية وسريعة وأولها دراسة الوسائل والسبل القانونية والفنية والعملية لتلك المشكلة ومن ثم وضع حلول كفيلة لعلاجها.

الخاتمة

أظهر البحث الأمور الآتية:

1- أدخلت الإدارة البريطانية بعض القوانين وألغت القوانين العثمانية كإجراءات في حقيقتها جاءت لتحقيق مصالحها والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع نحو الانهيار وكان الهدف من وراء ذلك تطبيق الخطط المرسومة لتحقيق تلك المصالح، أما المشاريع المقامة خلال حقبة الانتداب فكانت محدودة وشكلية، والمتتبع لتلك القوانين يجد أنها سمحت للمتنفذين في الدولة من إقطاعيين وتجار وأغوات أن يحصلوا على أراض واسعة مما ضمن لاولئك التمثيل في مجلس الأمة.

2- ان أعمال السخرة، والكوده، فضلاً عن دور الشيوخ واجهات أثقلت الوسط الريفي، وساهمت في إثارة التمردات العشائرية التي حركتها عوامل سياسية واقتصادية مختلفة، وما تدخل أبناء الريف في شؤون السياسة إلا الهاجس الفاعل في تغيير ملامح الوسط الريفي.

3- بهدف تعزيز إدارة الاحتلال وتسلطها على البنية الاجتماعية بالتفاعل مع عامل الطائفية فقد حاولت تقسيم الزعامات العشائرية بين موالٍ ومعارض مستخدمة كل أساليب الترهيب والترغيب لتحقيق هذا الهدف إلا أنها فشلت، فقد أظهر الكثير من الزعامات العشائرية وطنيتها، وتفاعلها مع رجال الدين الوطنيين للوقوف بوجهها وقد أثبت ذلك من خلال التصدي للانتخابات وتلك السياسات.

4- أثبت البحث أن إدارة الاحتلال البريطاني استهدفت جميع مكونات المجتمع العراقي ومما يدلل على ذلك ممارستها للتعسف في جباية الضرائب، وتعطيل مؤسسات الدولة الإدارية، والعسكرية، والخدمية، وعززت وخلدت التوازنات العشائرية القائمة وصراع الإقطاعيات السياسية والعشائرية والدينية والطائفية، بهدف السيطرة على جميع مقدراته وخبراته، وما أحداث عام 1920 وما رافقها من تطورات إلا رد فعل لتلك الممارسات.

5- أظهر البحث أن سياسة الحكومة الاقتصادية التزمت كبار الملاكين في الريف وأثرياء المدن وجعلتها مرتكزاً أساسياً حتى أن الدولة نفسها أصبحت بيد تلك الفئات وظل النظام الملكي يعيش حالة من العزلة عن القوى الوطنية، مما زاد من ربط مصيره بالإدارة البريطانية الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

6- أظهر البحث أن رؤساء العشائر هم الطبقة المنتفعة من القوانين النافذة وغالبيتهم من الإقطاع، وبعد تشكيل الحكم الوطني أصبحت لديهم نوازع سياسية الغاية منها تكريس وجودهم وسيطرتهم على الفلاحين، وعلى هذا الأساس فان الصعوبات التي عانى منها الريف العراقي سببها رؤساء العشائر الإقطاعيون فهم الخصم والحكم ولهذا فان النظام الإقطاعي في العراق كان سيئاً بما يوازي نظيراته في الدول العربية.

7- لم يكن منشأ الإصلاح الزراعي في العراق بعد ثورة 14 تموز 1958، بل كان اتجاها سعى إلى إنعاش الريف العراقي وإصلاح الزراعة خلال العهد الملكي، لاسيما في عهد الوزارة البابانية، وقدم مشروع بهذا الشأن، إلا أن الوصي عبد الإله لم يشجع على ذلك.

8- أن التداخل بين الدولة والعشيرة آثار صراعات مؤسساتية وعشائرية متبادلة وكان نتيجة طبيعية لتفاعل التأثيرات العشائرية الاجتماعية وعشائرية الدولة ولهذا فإن الأفراد والمجموعات التي فصلت عن عشائرها عادت لتندمج مرة أخرى ويعاد اعتبارها، وقد ولدت حركة إحياء العشائر نزاعات بينها وبين الدولة وبين العشائر

نفسها ونزاعات داخل الدولة وهذا ما رسمه الاحتلال البريطاني داخل المجتمع والذي استمر حتى الآن.

9- ان جميع الأحزاب السياسية اختلفت وتناقضت في الرؤى لحيازة الأرض وقوانين الإصلاح الزراعي وحدود الملكية ولاسيما بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 والذي طبق على وفق ما يتماشى مع المصالح الحزبية الضيقة وقد تجلى ذلك بوضوح في كيفية توزيع الأراضي سيحاً أم ديماً إذ كان التوزيع غير عادل وقد تمخض عن ذلك بروز طبقة إقطاعية أكثر قوة من السابق، والتي تحولت تلك القوانين لإثراء السلطات على حساب الفلاحين، ولو فعّل القانون على وفق رؤية علمية واضحة بعيدة عن الولاءات العشائرية والنخبوية لتحول العراق إلى أرض زراعية ذات استغلال أمثل قادرة على بناء اقتصاد شامل له انعكاساته على الواقع الاجتماعي الاقتصادي لأصبح من الدول المنتجة والمصدرة وما لذلك من تأثير على القيم المنظورة وغير المنظورة، ويمكن القول أن عدم تحقيق ذلك يعد مؤشراً سلبياً لما حصل ويحصل في تأريخ العراق المعاصر.

Abstract

Laws Of Agricultural Reform And The Position Of The Tribal Leaders 1914-1965, Modern Perspectives And Analyses

Undoubtedly, the factors that affect the path of historical events interact among each other in a negative or positive way, shaping new patterns that contribute in creating new historical events. Thus, conflicts haven't been separate from the historical event for they affect it directly in order to achieve economical interests and material benefits. No matter what motivations are given to justify conflicts, there should be the economic motivation on top of them. That was the British administration's affair in occupying Iraq in 1914. For that and other reasons, the administration willed to expand and seize new lands in order to achieve those objectives. As a result they (the British administration) began to extort, oppress and impose taxes, targeting all the components of society in Iraq, especially, rural areas that led the administration to focus on specifying the possession of lands e.g. higher and lower ownerships in order to exploit and make benefits.

The research discusses three pivots; the first one deals with the direct influence of the British policy on tribal leaders, and its reflections upon farmers, whereas the second pivot highlights the indirect effects of political powers on the problems of the land possession law. Finally, the third one discusses the law of agricultural reform (no. 30, in 1958) and its amendments according to historical perspectives and analyses contemporary with politicians and economists.

The researcher concludes that the British administration listed some laws and abolished the laws made by the Ottomans as means, came in reality, to achieve its interests which led into escalating situations towards deterioration. Additionally, the research proves that the British administration targeted all the Iraqi society's components, by relating the evidence to their practice of oppression in imposing taxes and crippling the state's administrative, military and service institutions. Furthermore, it is revealed within the research that the tribal leaders were the beneficiary faction of the implemented laws as well as most of them being in feudality's favor.

الهوامش

(1) عبد الصاحب العلوان، نحو إصلاح زراعي اقتصادي شامل، بغداد، 1974، ص211.

(2) محمد فهمي دروش، أرض العراق وخراجه وكيفية جباية الضريبة، دار الحرية، بغداد، 1961، ص274؛ دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، مطبعة التمدن، بغداد، 1960، ص723.

(3) جريدة الشؤون الزراعية، العدد 480، أيلول، 1957.

(4) د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 58/34، تقرير إقليم الشامية، تسلسل 16 لسنة 1916-1918.

(5) خليل علي مراد، حيازة الأرض الزراعية، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد 5، ص144.

(6) الفريق سر المدهولدين، ثورة العراق 1920، ترجمة فؤاد جميل، لبنان، د.ت، ص166.

(7) دليل الجمهورية العراقية، لسنة 1960، المصدر السابق، ص740.

(8) خليل إبراهيم الخالد، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص49.

(9) عبد الرحمن البزاز، مذكرات في أحكام الأراضي في العراق، ملخص محاضرات ألقيت على طلاب الصف الرابع، كلية الحقوق، سنة 1940 إلى 1941، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، 1941، ص5.

(10) أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927 – 1941، ج2، ط1، بيروت، 1968، ص575.

(11) صلاح الدين الناهي، مقدمة الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955، ص17.

(12) فيليب ويرلاند أيرلاند، العراق، دراسة في التطور السياسي، بيروت، مطبعة الكشاف، 1949، ص60؛ المس بيل، فصول في تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1949، ص39.

(13) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، معهد الدراسات العالية، 1968، ص8.

(14) مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، مطبعة الشعب، الموصل، 1973، ص7؛ عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، كندا، 2009، ص110.؛ محمد سلمان حسن، طلائع الثورة الوطنية– العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى، بغداد، د ت، ص14.

(15) د. ك. و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5251/ 711 قانون رقم 53 ت 1930؛ حميد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914– 1921، بغداد، 1979، ص55؛ أيرلاند، المصدر السابق، ص63.

(16) د. ك. و، ملفات الاحتلال البريطاني، تسلسل 415/ 220 و رقم 25؛ جميل عبد الوهاب، على طريق الهند، مطبعة الأهالي، بغداد، 1932، ص40.

(17) عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق، ص65.

(18) وهو مهندس بريطاني ولد في الهند في 27 أيلول 1852، قضى معظم حياته في مشاريع الري والهندسة المدنية، ولذلك أنجز مشاريع عدة في أفريقيا وتركيا والعراق، فضلاً عن مصر وأهمها سد أسوان، توفي في القاهرة عام 1932، للمزيد ينظر:

- Yasir Suleiman, A war of word, Language and conflict in the middles East, Cambridge University press, 2004.

(19) محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى 17 تموز 1968، ط1، مطبعة الموسوعة العربية، بغداد، 2002، ص202.

(20) وثائق دائرة السجلات البريطانية العامة ، P.R.O تحت رقم 0/730/43/68/86/H.MO .51/26

(21) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط3، بيروت، 1978، ص135؛ Seton Lioyd, Iraq, London, 1943, p. 313.

(22) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، مطبعة الفلاح، بغداد، 1924، ص51.

(23) دوبس (1871– 1934)، أحد الساسة البريطانيين، درس في كليتي وينجستر وبراسينوس في جامعة أكسفورد، مثل حكومة الهند في منصب المندوب البريطاني في لجنة تصنيف الحدود الروسية – الأفغانية عام 1903، أصبح مندوباً سامياً في العراق عام 1923 حتى عام 1929، للمزيد ينظر: أنعام مهدي علي، هنري دوبس وأثره في السياسة العراقية 1923 – 1929، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.

(24) المس بيل: هي جيرترود بيل (1868 – 1926) مستشرقة وآثارية بريطانية، مارست دوراً كبيراً في تكوين الحكم الوطني في العراق وارتبطت بصداقات حميمة مع بعض شيوخ العشائر، شغلت منصب السكرتيرة الشرقية لدار الاعتماد البريطاني في العراق، قامت بتأسيس المتحف الوطني العراقي، توفيت في بغداد في 12 تموز 1926، ودفنت في مقبرة المسيح الواقعة الآن في (الباب الشرقي)، للمزيد ينظر: أليزابيث بيرغوين، ترجمة نمير عباس، وتقديم عبد الرحمن منيف، مذكرات المس بيل من أوراقها الشخصية، ط1، دار الفارس، الأردن،

2002. عدي محسن غافل، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى عمادة كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، ص9.

(25) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة مصطفى إيفان، ط1، مكتبة دار المرتضى، بغداد، 2006، ص67، ص39.

(26) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط8، بيروت، 2008، ص137.

(27) زكي صالح، تاريخ مقدرات العراق السياسية، مطبعة عيسى، الموصل، 1924، ص90؛ متي عقراوي، العراق الحديث، مطبعة العهد، بغداد، 1936، ص36.

(28) د. ك. و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 125/ 311 ك 1925، و 4، ص8؛ لوتسكي، طبيعة المجتمع الريفي في العراق، ترجمة عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص72.

(29) د. ك. و. ملفات وزارة الداخلية تسلسل 7292 / 32050 في 24 نيسان 1928، و2، ص9؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، المصدر السابق، ص113-116.

(30) ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، تعريب الدكتور عبد الواحد كرم، ط1، دار الفارابي، مكتبة النهضة، 1975، ص73.

(31) المصدر نفسه، ص75.

(32) هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، وزارة الإعلام، بغداد، 1977، ص85.

(33) كوتلوف، المصدر السابق، ص94؛ أيرلاند، المصدر السابق، ص62.

(34) أرنلد ولسون (1884 – 1940)، ضابط عسكري بريطاني، ولد في لشكو لنشاير، شرق بريطانيا في 8 تموز 1884، تلقى تعليمه في المدرسة البريطانية القديمة، ثم أكمل دراسته الإعدادية في مدينة كلفتن عام 1898، وشارك في الحملة البريطانية على العراق، تولى منصب الحاكم العام العسكري في العراق (1918-1920)، للمزيد ينظر: عدي محسن غافل، المصدر السابق، ص12.

(35) د. ك. و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، قانون دعاوي العشائر المدنية والجزائية 1926/ و 26؛ عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق، 1920- 1934، دار الرشيد للطباعة، بيروت، 1980، ص21.

(36) علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق 1914- 1921، أطروحة دكتوراه منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991، ص191.

(37) عبد الرزاق الهلالي، العادات العشائرية وأثرها في الاقتصاد الريفي، مجلة التراث الشعبي، العدد 9، بغداد، 1984، ص16.

(38) د. ك. و، بغداد، محكمة التمييز القضائية، التسلسل 295/ 585/ 32، تعليمات حول قضايا العشائر، 1926، و 25.

(39) توفيق حسن، نهاية الإقطاع في العراق، بيروت، د.ت، ص20.

(40) مجلة الاعتدال، العدد4، النجف، 1933، ص22؛ مجلة العربي، العدد 6، 1939، ص62.

(41) محمد حسن سلمان، التطور الاقتصادي في العراق، ج1، بغداد، 1978، ص23.

(42) طلعت الشيباني، مشاكل الطرق الاقتصادية، ومعرفة اتجاهاتها، بغداد، 1953، ص111.

(43) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي، الملفة 20 لسنة 1925؛ ساطع الحصري، المصدر السابق، ص72.

(44) د. ك. و بغداد، ملفات البلاط الملكي رقم الملفة 125/ 311، المصدر السابق.

(45) إبراهيم خان: هو إبراهيم بن صالح الدلوي أحد رؤساء عشيرة دهلو الكردية التي كانت على اتصال مع الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، قاد حركه في كفري عام 1920 ضد الوجود البريطاني، تمكن البريطانيون بالتعاون مع كبار الإقطاعيين في المنطقة من ضرب حركته وتصفيتها.

كان من أسباب انتفاضة إبراهيم:

- تصرفات الضابط البريطاني للمدينة (سالمون) ومساعده الهندي.
- تعيين حميد الطالباني (من المتعاونين مع بريطانيا) قائمقاماً على المدينة.

(46) م. م. ن الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع غير الاعتيادي، الملفة 20 ف 9، كانون الثاني 1936.

(47) شاكر ناصر حيدر، أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، ط4، مطبعة الاعتماد، بغداد، 1947، ص181.

(48) ينظر: المادة (30) من قانون تسوية، حقوق الأراضي رقم (50) لسنة 1932، سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية في العراق، ط1، مطبعة الخنساء، بغداد، 2009، ص1.

(49) هلال كاظم الحميري، الريف في الصحافة العراقية 1932– 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى معهد المؤرخين العرب، بغداد، 2011، ص68.

(50) روبرت ساندمان، خبير قانوني معتمد عليه من قبل الإدارة البريطانية والذي أشرف على نظام جرائم الحدود الهندي. للمزيد ينظر: .W.whoswholondon.1946,p.1759

(51) محمود علي عامر، تاريخ الإمبراطورية العثمانية دراسة تاريخية واجتماعية، دار الصفدي، بيروت، 2004، ص330؛ عزيز سباهي، سياسة التنمية الزراعية، المصدر السابق، الموصل.

(52) عبد الكريم البغدادي، نظام دعاوى العشائر، مجلة القضاء، العدد 1، السنة الأولى، بغداد، 1993، ص206.

(53) فاضل عوني، شرح نظام دعاوى العشائر، ط2، مطبعة سعد، 1995، ص205؛ سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص29.

(54) د.ك.و، بغداد، محكمة التمييز العشائري التسلسل 295/ 583 حول قضايا العشائر، و 25، ص4.

(55) قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية العراقية، 1939– 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص344.

(56) المصدر نفسه، ص345.

(57) صلاح عبد الهادي الجبوري، تاريخ القضاء في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، 2004، ص303.

(58) عبد الكريم البغدادي، المصدر السابق، ص26.

(59) غازي دحام المرسومي، البلاط الملكي ودوره في الحياة السياسية 1921– 1934، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2002، ص120.

(60) جريدة الإخلاص، العدد 16 في 11 آذار 1931؛ جريدة الاستقلال، العدد 6 في 26 تشرين الأول 1934.

(61) الوقائع العراقية، العدد 1137، 10 حزيران 1932؛ عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914– 1932، بغداد، 1978، ص5، وللمزيد من المعلومات عن هذا القانون الذي عدل سنة 1938؛ ينظر طلعت الشيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، بغداد، 1958، ص44.

(62) د.ك.و. بغداد، ملفات البلاط الملكي، التسلسل، 1412/ 311، التقارير الاقتصادية والمالية/ 932، ورقم 3، ص6؛ سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص19

(63) ايرلاند، المصدر السابق، ص61.

(64) عبد الحليم الإبراهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق، (1900– 1924)، الدار العالمية للطباعة، بيروت، 1985، ص296.

(65) مجلة صدى بابل، العدد 96 لسنة 1911.

(66) عبد العال وحيد العيساوي، لواء المنتفك خلال سنوات الاحتلال البريطاني، 1914–1921، النجف، 2009، ص11.

(67) جريدة الزمان، العدد 3814 في تشرين الثاني 1950.

(68) عبد الجليل الطاهر، العشائر العراقية، ج1، بغداد، 1972، ص360.

(69) حسن علي عبد الله السماك، عشائر منطقة الفرات الأوسط 1924– 1941، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1995، ص31.

(70) عبد العال وحيد العيساوي، المصدر السابق، ص291.

(71) رعد ناجي الجدة، تشريعات الجمعيات والأحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص24.

(72) جريدة الزمان، العدد 257 في 16 أيلول 1930.

(73) المصدر نفسه.

(74) علاء حسين الإبراهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دراسة تحليلية، بغداد، 2008، ص66.

(75) سالم آل خيون، الرئيس العموم لعشائر بني أسد القاطنة في لواء المنتفك سوق الشيوخ، وهو مسؤول حزب الأمة، ينظر: فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق 1921 – 1932، بغداد، 1978، ص67.

(76) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية في العراق 1918 – 1958، بيروت، 1980، ص85.

(77) عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908 – 1958، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1977، ص78.

(78) ياسين الهاشمي (1884–1937) مواليد بغداد، أحد بناة الدولة العراقية والمهيمنين على سياستها في عهد نشأتها، ينتمي إلى أسرة علوية، عاد إلى بغداد في 5 آيار 1922، ليعمل متصرفاً للواء المنتفك في 29 حزيران 1922، انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي في آذار 1924، ألف وزارته الأولى في 4 آب 1924 حتى 26 حزيران 1925، أما الثانية فألفها في 17 آذار 1935 حتى 29 تشرين الأول 1936، فضلاً عن العديد من الحقائب

الوزارية، للمزيد ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج1، ط1، دار الحكمة، لندن، 2005، ص114.

(79) عبد الواحد سكر (1880–1940) أحد القادة العشائريين للثورة العراقية عام 1920، كان من أوائل الذين دعوا إلى القيام بالثورة ضد الإنكليز، من المشاركين في مؤتمر كربلاء، له دور كبير في إقناع آية الله محمد تقي الشيرازي، بإصدار فتوى توجب محاربة المحتلين، وفي آذار عام 1935 قام بحركة مسلحة احتجاجاً على سوء تصرف وزارة جميل المدفعي، وفي عام 1937 انتخب عضواً في في مجلس النواب واستمر في العمل السياسي حتى وفاته، للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص414.

(80) محسن أبو طبيخ (1876– 1942) مواليد القادسية وهو عميد أسرة أبو طبيخ، أحد أكبر قادة الثورة العراقية الكبرى، شغل منصب متصرفاً للواء كربلاء في 6 تشرين الأول 1920، اختير نائباً في المجلس التأسيسي في أول دورة انتخابية، ساهم في تأسيس حزب التقدم عام 1925، كما انضم إلى حزب الاتحاد الدستوري واستقال منه عام 1923، عين في مجلس الأعيان في الأربعينيات حتى الإحاطة بالملكية وفي العهد الجمهوري اعتزل السياسة حتى وفاته، للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص208.

(81) السيد علوان الياسري، ولد عام 1887 في ناحية الفيصلية في منطقة أم رغلة وتولى حقيبة الأشغال العامة والمواصلات في وزارة جعفر العسكري الثانية في 21 تشرين الثاني 1926 وتمتع بمنزلة اجتماعية معروفة من عشائر السادة آل ياسر، كان من المحركين للانتفاضات العشائرية ضد سياسة الحكومة شارك كعضو فاعل في المجلس التأسيسي النيابي ومجلس الأعيان. للمزيد ينظر: جسن علي عبد الله السماك، المصدر السابق، ص89.

(82) داخل الشعلان ولد عام 1900 في منطقة الفيصلية (المشخاب حالياً) رئيس عشيرة آل إبراهيم، ويعد أبرز من يمثل عشيرته في القضايا المهمة بحسب رأي دائرة المخابرات البريطانية ويعد ضالعاً بالأمور العشائرية والذي أصبح عضواً في مجلس النواب لخمس دورات انتخابية، للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص160.

(83) جريد الأخاء العراقي، العدد 50 في 28 أيلول 1931.

(84) فيليب ويلارد ايرلاند، العراق دراسة في تطوره السياسي، المصدر السابق، ص107.

(85) هلال كاظم الحميري، الريف في الصحافة العراقية 1932 – 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى عمادة معهد المؤرخين العرب، 2011، ص68.

(86) توفيق بن يوسف السويدي، ولد في بغداد في آذار 1892، ودرس في مدرسة الإليانس والمدرسة السلطانية، ثم درس في مدرسة الحقوق البغدادية 1908، ثم انتقل في السنة التالية إلى اسطنبول وأتم دراسته القانونية فيها وتخرج منها سنة 1912، وقد تدرج في المناصب عدة سنوات من ترأسه الوزارة الأولى له في 28 نيسان 1929، ثم ترأس الوزارة الثانية في 23 شباط 1946 إلى 31 أيار 1946، تولى رئاسة الوزارة للمرة الثانية من شباط 1950 حتى 12 أيلول 1950، أعتقل في يوم ثورة 14 تموز 1958 وحكمت عليه محكمة الشعب بالأشغال الشاقة المؤبدة في 19 ت2 1958، لكن أعفي عنه وأطلق سراحه في 14 تموز 1961، لينتقل إلى لبنان حتى وفاته في بيروت بتاريخ 15 تشرين الأول 1968 للمزيد ينظر: مير بصري، أعلام السياسة، في العراق الحديث، ج1، ط1، دار الحكمة، لندن، 2005، ص ص139-143.

(87) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق، 1946- 1954، مطبعة الانتصار، بغداد، 1984، ص246.

(88) جريدة صدى الأهالي، العدد 210 في 30 آذار 1950.

(89) المصدر نفسه، العدد 270 في 29 حزيران 1950.

(90) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مطبعة الشعب، بغداد، 1963، ص216.

(91) محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، 1918- 1958، بيروت، 1965، ص112.

(92) جريدة صوت الأهالي، العدد 1317 في 21 كانون الثاني 1947.

(93) جريدة الأهالي، العدد 121 في 29 تشرين الأول 1952؛ فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص ص253-256.

(94) جريدة الجبهة الشعبية، العدد 379 في 29 11 1952.

(95) جريدة الوطن، العدد 480 في 3 تشرين الثاني 1948.

(96) جريدة صوت السياسة، العدد 86 في 28 آيار 1947.

(97) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص251.

(98) زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات الوطنية، مراجعة عبد الحميد العلوجي، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، 1974، ص90.

(99) جريدة صدى الاستقلال، العدد 9 في 13 آب 1946.

(100) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، اليقظة العربية، 1981، ص ص57، 58.

(101) عبد الرزاق فهد المطلك، الأحزاب الوطنية العراقية ودورها في الحركة الوطنية 1939-1958، دار الجواهري، بغداد، 2001، ص29؛ إبراهيم كبة، الإقطاع بين نوري السعيد وخبراء العالم الغربي، بغداد، 1958، ص22.

(102) جريدة النبأ، بغداد، العدد 141 في 7 كانون الأول 1951.

(103) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، المصدر السابق، ص422؛ حسين محمد الشبيبي، الاستقلال والسيادة الوطنية، مطبعة شفيق، 1959.

(104) جريدة صوت الفلاح، العدد 1 شباط 1949، ص1؛ يوسف سلمان، قضيتنا الوطنية 1945، مطبعة الجامعة، بغداد، 1959، ص28.

(105) جريدة الزمان، العدد 3428 في 23 كانون الثاني 1949.

(106) وهو عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي في تموز 1942، ورئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني من مواليد النجف 1914، اعتقل عام 1948 بسبب نشاطه السياسي وبقي في الحبس حتى أعدامه في 15 شباط 1949، للمزيد ينظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص422؛ جريدة الزمان، العدد 3455 في 22 شباط 1949.

(107) جريدة القاعدة، العدد 309، في 4 شباط 1952.

(108) المصدر نفسه، العدد 677، في 6 كانون الثاني، 1954.

(109) المصدر نفسه، في 1 آذار 1954.

(110) المصدر نفسه، العدد 13 في آذار 1954 (ذكر فيها البيان الذي صدر في ذكرى انتفاضة أزيرج.

(111) نص القانون فيما يخص المسألة الزراعية على أنه لا تزيد مساحة الأراضي الزراعية والتي تكون مملوكة لشخص ومفوضة له بالطابو أو ممنوحة باللزمة عن (1000) دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة أو (200) دونم من الأراضي التي تسقى سيحاً أو بالواسطة و(200) دونم من الأراضي تسقى ديماً وعند الجمع بين القانونين يكون الدونم الواحد من النوع الأول مقابل دونمين من النوع الثاني وحسب المادة الأولى من الباب الأول وقد صدر القانون في 30 أيلول 1958 وأعلنت قراراته من قبل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم.

وقد تضمن القانون في مواده وأحكامه نواحي الإصلاح الزراعي فمنها ما يتعلق بالتقدير والتوزيع والتعويض وما يتعلق بالملكية الزراعية والاستيلاء ومما يزيد عن الحد المقرر قانوناً

للمزيد من المعلومات ينظر وزارة الزراعة، مديرية التعاون الزراعي العامة، النظام الداخلي للجمعية الفلاحية التعاونية، المادة الثانية، 1958، ص ص3-4؛ صالح رشدي، العلاقات الزراعية في قانون الإصلاح الزراعي، ط1، دار بغداد للنشر، 1960، ص3؛ جريدة البلاد، العدد 5278، في 28 تموز 1958.

(112) عامر الخشالي، المسألة الزراعية، بغداد، 1975، ص ص1-12.

(113) دورين وريز، الإصلاح الزراعي، بين المبدأ والتطبيق، ط1، بيروت، 1975، ص99.

(114) جريدة الثورة، العدد 1 في 8 تشرين الأول 1958.

(115) جريدة اليقظة، العدد 2988 في 22 تشرين الأول 1959.

(116) إبراهيم بن الحاج عطوف بن الحاج محمد ولد في بغداد 1919، اكمل دراسته الابتدائية في بغداد، 1931 والثانوية 1936 وحاز على الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي في جامعة فؤاد الأول، وعام 1945-1946 ثم حاز على شهادة الدبلوم في القانون العام من جامعة القاهرة 1946- 1947 ثم حصل على دبلوم الدراسات العليا في القانون 1948- 1949 وحاز على الدبلوم العالي في الاقتصاد السياسي من جامعة مونيليه بدرجة امتياز 1950-1951، عين أستاذا في كلية التجارة والاقتصاد ليمارس عمله الأكاديمي، ومن مؤلفاته الاقتصاد في العراق 1953، معنى الحرية 1954، الإقطاع في العراق 1957، والماركسية 1960 وهذا هو طريق 14 تموز 1969 ودراسات في تاريخ الاقتصاد 1970 للمزيد ينظر الإضبارة الخاصة به في كلية الإدارة والاقتصاد بغداد، المرقمة 132/ 699؛ علي محمد كريم، إبراهيم كبة ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 76، 2007.

(117) جريدة الوقائع العراقية العدد 44 في 30 أيلول 1958؛ جريدة الزمان العدد 6355 في تشرين الأول 1958.

(118) استوزر إبراهيم كبة بعد ثورة 14 تموز 1958 وتولى فيها حقيبة الاقتصاد وكما تولى حقائب وزارية أخرى بالوكالة كالإصلاح الزراعي واستمر في عمله حتى 15 شباط 1960، للمزيد ينظر المرسوم الجمهوري موجود في الإضبارة الخاصة له رقم الملف 132/ 699-185 والموجودة في كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد؛ كتاب مجلس الوزراء ذي العدد 16662 في 27/ 7/ 1959 والموجود في الإضبارة الخاصة به والمرقمة 10/ ش/ م في كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد؛ مجلة الثقافة الجديدة العدد 97، آذار، 1976؛ دورين وريز، المصدر السابق، ص107.

(119) جريدة الهوية، العدد 85 في 14 تشرين الأول 1958؛ إبراهيم كبة، مسائل الإصلاح الزراعي، جريدة اتحاد الشعب، العدد165، في 9 شباط 1959.

(120) عبد الحسين وادي العطية، الإصلاح الزراعي، بغداد، 1965، ص120؛ إبراهيم كبة، حول ثورة 14 تموز 1958، مجلة المثقف، العدد 576، في 6 شباط 1962.

(121) جريدة الزمان، العدد 1386 في 3 كانون الأول 1958؛

Report or The Agric ultural and livestock census of Iraq, (1958-1059) Government press, Baghdad, 1961.

(122) عبد الخالق محمد عبد، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي، بين النظرية والتطبيق، بغداد، 1977، ص210.

(123) عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاد العراق، القاهرة، 1965، ص25.

(124) المصدر نفسه، ص32؛ جريدة البلاد، العدد 278 في 28 تموز 1959.

(125) جريدة المساء، العدد 597 في 7 آب 1959.

(126) عبد الصاحب علوان، نحو إصلاح زراعي اقتصادي شامل، 1974، ص212؛ جريدة الشؤون الزراعية، العدد 587 في 5 أيلول 1958.

(127) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، بيروت، 1974، ص212.

(128) المجلة الزراعية، العدد 1، في كانون الأول 1958؛ جريدة لواء الاستقلال، العدد 1813، في 14 تموز 1958.

(129) زينة شاكر سلمان، هديب الحاج حمود ودوره السياسي في العراق، 1946– 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2006، ص96.

(130) هلال كاظم، المصدر السابق، ص323؛ جريدة اليقظة، في 5 آب 1958؛ جريدة البلاد، العدد 5278 في 28 تموز 1958.

(131) المصدر نفسه.

(132) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ط1، الدار العربية للعلوم، 2006، ص215.

(133) مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921– 1958، دراسات تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة، ط1، دار الحكمة، لندن، 2011، ص440؛ دورين وريز، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق، المصدر السابق، ص102.

(134) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص216؛ عبد الرحمن الجليلي، المصدر السابق، ص30.

(135) عزيز سباهي، المصدر السابق، ص387؛ عبد الخالق محمد عبد، المصدر السابق، ص200.

(128) المصدر نفسه، ص391؛ عبد الصاحب علوان، المصدر السابق، ص226.

مصادر البحث

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

1. د. ك. و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، التسلسل 125/ 311 ك 1925، و4، ص8.

2. د. ك. و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، قانون دعاوي العشائر المدنية والجزائية 1926/ و 26.

3. د. ك. و. بغداد، ملفات البلاط الملكي، محكمة التمييز القضائية، التسلسل 32/585/295، تعليمات حول قضايا العشائر، 1926، و25.

4. د. ك. و، بغداد، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 5251/ 711 قانون رقم 53 ت 1930.

5. د. ك. و. بغداد، ملفات البلاط الملكي، ملفة الاحتلال البريطاني، تسلسل 415/ 220 و1 رقم 25.

6. د.ك.و. بغداد، ملفات البلاط الملكي، التسلسل، 1412/ 311، التقارير الاقتصادية والمالية/ 932، و11، رقم 23، الورقة 6.

7. د. ك. و. ملفات وزارة الداخلية تسلسل 7292 / 32050 في 24 نيسان 1928، و2، ص9.

8. د. ك. و، ملفات وزارة الداخلية، الملفة 58/34، تقرير إقليم الشامية، تسلسل 16 لسنة 1916-1918.

9. وثائق دائرة السجلات البريطانية العامة ، **P.R.O** تحت رقم **.0/730/43/68/86/H.MO 51/26**

10. م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي، الملفة 20 لسنة 1925.

11. م. م. ن الدورة الانتخابية الرابعة الاجتماع غير الاعتيادي، الملفة 20 ف 9، كانون الثاني 1936.
12. كلية الإدارة والاقتصاد بغداد، الإضبارة الخاصة بإبراهيم كبة، رقم الملفة، 132/ 699.
13. الإضبارة الخاصة بإبراهيم كبة، رقم الملفة، 132/ 699.
14. الإضبارة الخاصة بإبراهيم كبة، رقم الملفة، 10/ش/م185، كتاب مجلس الوزراء ذي العدد 16662 في 1959/7/27.

ثانياً: الكتب:

1. إبراهيم كبة، الإقطاع بين نوري السعيد وخبراء العالم الغربي، بغداد، 1958.
2. الفريق سر المدهولدين، ثورة العراق 1920، ترجمة: فؤاد جميل، لبنان، د.ت.
3. المس بيل، فصول في تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1949.
4. اليزابيث بيرغويت، مذكرات المس بيل من أوراقها الشخصية، ترجمة: نمير عباس، تقديم: عبد الرحمن منيف، ط1، دار الفارس، الأردن، 2002.
5. أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927 – 1941، ج2، ط1، بيروت، 1968.
6. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ط11، الدار العربية للعلوم، 2006.
7. توفيق حسن، نهاية الإقطاع في العراق، بيروت، د.ت.
8. جميل عبد الوهاب، على طريق الهند، مطبعة الأهالي، بغداد، 1932.
9. حسين لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة المعارف، بيروت، 2007.
10. حسين محمد الشبيبي، الاستقلال والسيادة الوطنية، مطبعة شفيق، 1959.
11. حميد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914– 1921، بغداد، 1979.

12. خليل إبراهيم الخالد، تاريخ أحكام الأراضي في العراق، دار الرشيد، بغداد، 1980.
13. خليل علي مراد، حيازة الأراضي الزراعية، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد 5، 144.
14. دورين وريز، الإصلاح الزراعي، بين المبدأ والتطبيق، ط1، بيروت، 1975.
15. زاهدة إبراهيم، كشاف الجرائد والمجلات الوطنية، مراجعة عبد الحميد العلوجي، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، 1974.
16. زكي صالح، تاريخ مقدرات العراق السياسية، مطبعة عيسى، الموصل، 1924.
17. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية في العراق، ط1، مطبعة الخنساء، بغداد، 2009.
18. شاكر ناصر حيدر، أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، ط4، مطبعة الاعتماد، بغداد، 1947.
19. صالح رشدي، العلاقات الزراعية في قانون الإصلاح الزراعي، ط1، دار بغداد للنشر، 1960.
20. صلاح الدين الناهي، مقدمة الإقطاع ونظام الأراضي في العراق، مطبعة دار المعرفة، بغداد، 1955.
21. طلعت الشيباني، مشاكل الطرق الاقتصادية، ومعرفة اتجاهاتها، بغداد، 1953.
22. واقع المملكة الزراعية في العراق، بغداد، 1958.
23. عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق، 1946- 1954، مطبعة الانتصار، بغداد، 1984.
24. عامر الخشالي، المسألة الزراعية، بغداد، 1975.
25. عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي في العراق، 1920- 1934، دار الرشيد للطباعة، بيروت، 1980.
26. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908 – 1958.

27. عبد الحسين وادي العطية، الإصلاح الزراعي، بغداد، 1965.
28. عبد الحليم الإبراهيمي، تاريخ الحركة الإسلامية في العراق،ن (1900-1924)، الدار العالمية للطباعة، بيروت، 1985.
29. عبد الخالق محمد عبد، اقتصاديات الأرض والإصلاح الزراعي، بين النظرية والتطبيق، بغداد، 1977.
30. عبد الرحمن الجليلي، محاضرات في اقتصاد العراق، القاهرة، 1965.
31. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، معهد الدراسات العالية، 1968.
32. مذكرات في أحكام الأراضي في العراق، ملخص محاضرات ألقيت على طلاب الصف الرابع، كلية الحقوق، سنة 1940 إلى 1941، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، 1941.
33. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج2، ط3، بيروت، 1978.
34. تاريخ العراق السياسي الحديث، ج1، ط8، بيروت، 2008.
35. عبد الرزاق فهد المطلك، الأحزاب الوطنية العراقية ودورها في الحركة الوطنية 1939-1958، دار الجواهري، بغداد، 2001.
36. عبد الصاحب علوان، نحو إصلاح زراعي اقتصادي شامل، 1974، ص212؛ جريدة الشؤون الزراعية، العدد 587 في 5 أيلول 1958.
37. عبد العال وحيد العيساوي، لواء المنتفك خلال سنوات الاحتلال البريطاني، 1914-1921، النجف، 2009.
38. رعد ناجي الجدة، تشريعات جمعيات الأحزاب السياسية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
39. عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، كندا، 2009.
40. علاء حسين الإبراهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دراسة تحليلية، بغداد، 2008.

41. عماد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914- 1932، بغداد، 1978.
42. غازي دحام المرسومي، البلاط الملكي ودوره في الحياة السياسية 1921-1934، دار العربية للموسوعات، بيروت، 2002.
43. فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق (1921- 1932)، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1978.
44. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، مطبعة الشعب، بغداد، 1963.
45. فاضل عوني، شرح نظام دعاوى العشائر، ط2، مطبعة سعد، 1995.
46. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي، ترجمة مصطفى إيفان، ط1، مكتبة دار المرتضى، بغداد، 2006.
47. فيليب ويرلاند أيرلاند، العراق، دراسة في التطور السياسي، بيروت، مطبعة الكشاف، 1949.
48. لوتسكي، طبيعة المجتمع الريفي في العراق، ترجمة عفيفة البستاني، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1980.
49. ل. ن. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، تعريب الدكتور عبد الواحد كرم، ط1، دار الفارابي، مكتبة النهضة، ط21، 1975.
50. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، اليقظة العربية، 1981.
51. مأمون أمين زكي، ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921- 1958، دراسات تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة، ط1، دار الحكمة، لندن، 2011.
52. مجيد خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، مطبعة الشعب، الموصل، 1973.
53. العراق الجمهوري، بيروت، 1974.

54. محمد سلمان حسن، طلائع الثورة الوطنية– العامل الاقتصادي في الثورة العراقية الأولى، بغداد، د ت.
55. التطور الاقتصادي في العراق، بغداد، 1978.
56. محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى 17 تموز 1968، ط1، مطبعة الموسوعة العربية، بغداد، 2002.
57. محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، مطبعة الفلاح، بغداد، 1924.
58. محمود علي عامر، تاريخ الإمبراطورية العثمانية دراسة تاريخية واجتماعية، دار الصفدي، بيروت، 2004.
59. محمد مهدي كبة، من ذكرياتي في صميم الأحداث (1918 – 1958)، بيروت، 1965.
60. محمود فهمي درويش، أرض العراق وخراجه وكيفية جباية الضريبة، دار الحرية، بغداد، 1960.
61. متي عقراوي، العراق الحديث، مطبعة العهد، بغداد، 1936.
62. مير بصري، أعلام السياسة، في العراق الحديث، ج1، ط1، دار الحكمة، لندن، 2005.
63. هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، وزارة الإعلام، بغداد، 1977.
64. يوسف سلمان، قضيتنا الوطنية 1945، مطبعة الجامعة، بغداد، 1959.

ثالثاً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

أ- أطاريح الدكتوراه:

1. أنعام مهدي علي، هنري دوبس وأثره في السياسة العراقية 1923 – 1929، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى عمادة كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.
2. صلاح عبد الهادي الجبوري، تاريخ القضاء في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، 2004.

3. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانية في العراق 1914- 1921، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1991.
4. قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية العراقية، 1939- 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007.
5. هلال كاظم الحميري، الريف في الصحافة العراقية 1932 – 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى عمادة معهد المؤرخين العرب، 2011.

ب- رسائل الماجستير:

1. زينة شاكر سلمان، هديب الحاج حمود ودوره السياسي في العراق، 1946-1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، 2006.
2. عدي محسن غافل، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى عمادة كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2000.
3. فلاح حسن كزار، حزب النهضة العراقية (1922-1930)، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى عمادة كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2010.

رابعاً: المقالات والبحوث:

1. إبراهيم كبة، مسائل الإصلاح الزراعي، جريدة اتحاد الشعب، العدد165، 9 شباط 1959.
2. حول ثورة 14 تموز 1958، مجلة المثقف، العدد 576، 6 شباط 1962.
3. عبد الرزاق الهلالي، العادات العشائرية وأثرها في الاقتصاد الريفي، مجلة التراث الشعبي، العدد 9، بغداد، 1984.
4. عبد الكريم البغدادي، نظام دعاوى العشائر، مجلة القضاء، العدد 1، السنة الأولى، بغداد، 1993.
5. علي محمد كريم، إبراهيم كبة ودوره السياسي والاقتصادي في العراق، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد 76، 2007.

خامساً: المجلات والصحف:

أ- الصحف:

1. اتحاد الشعب.
2. البلاد.
3. الثورة.
4. الجبهة الشعبية.
5. الأخلاص.
6. الأخاء.
7. الزمان.
8. الشؤون الزراعية.
9. القاعدة.
10. المساء.
11. الأهالي.
12. الوطن.
13. اليقظة.
14. صدى الاستقلال.
15. صدى الأهالي.
16. صوت السياسة.
17. صوت الأهالي.

ب- المجلات:

1. الآداب.
2. الاعتدال.
3. العربي.
4. الزراعية.
5. المثقف.
6. صدى بابل.

سادساً: الكتب الأجنبية:

1. Report or the Agric ultural and livestock census of Iraq, (1958 – 1959), Government press, Baghdad, 1961.
2. Seton Lioyd, Iraq, London, 1943.
3. Yasir Suleman, A war of world, lanquabe and conflict in the middle east, Cambridge University, press, 2009.